

المملكة العربية السعودية



جامعة الملك سعود

عمادة شؤون المكتبات

UNIVERSITY LIBRARIES

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO.

الرقم :

٥٠٠

حكمة

سورة

المحلات

Copyright © King Saud University

١٦٥
ش ٩ د

شرح الدوايني على متن التهذيب في المنطق للسيد التفتازاني

تأليف الدوايني، محمد بن اسعد - ٩١٨ هـ بخط ابراهيم

المراد في القرن الثالث عشر الهجري تقدير ١٠

٦٨٤٤ ٣٠ ق ٢٤ - ٢٦ س ٢٢ × ١٦ سم

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد، طبع سنة ١٢٩٣ هـ

الظاهرية (الفلسفة والمنطق) : ١١٣ معجم المطبوعات
٨٩٢ : ١

١- المنطق ٢- المؤلف بد الناسخ ج - تاريخ

النسخ د - شرح الجلال الدوايني على تهذيب التفتازاني

ه - شرح التهذيب في المنطق

١٢٨٤٥
٤

٥١٢٠٩/٨/٦

هذه حاشية الدواني على
متن التهذيب في المنطق
للعلاء الدين
التفتازاني
قدس سره

قال في القاموس دوان بوزن
غراب تاجنة بعمان ودوان
بوزن لشداد موضع باري
فارس هو الظاهران
الجلال الدولة منسوب
الى دوان بوزن شداد
اه

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات	
الرقم:	٦٨٤٤ ف ٨٢٤
العنوان:	شرح الدواني على متن التهذيب في المنطق
المؤلف:	الدواني محمد بن محمد
تاريخ النسخ:	الملك محمد بن عبد العزيز
اسم الناسخ:	ابراهيم المراد
عدد الأوراق:	١٠٠
ملاحظات:	

بسم الله الرحمن الرحيم
 قوله في قوله تعالى
 قوله في قوله تعالى
 قوله في قوله تعالى
 قوله في قوله تعالى
 قوله في قوله تعالى
 قوله في قوله تعالى
 قوله في قوله تعالى
 قوله في قوله تعالى
 قوله في قوله تعالى
 قوله في قوله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم
 قوله في قوله تعالى
 قوله في قوله تعالى
 قوله في قوله تعالى
 قوله في قوله تعالى
 قوله في قوله تعالى
 قوله في قوله تعالى
 قوله في قوله تعالى
 قوله في قوله تعالى
 قوله في قوله تعالى
 قوله في قوله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم
 تهذيب المنطق والكلام. توشيح بذكر المتفضل المنعام. وترشيح
 بالصلاة والسلام على صفوة الانام. والدعوة الى الكرام. وبعد
 فمن عجايب نافع وغلة لدر رايقة. وترويض لطلبة صناعته الميزان
 وتشفي عليل السابقيين الى مساق البرهان. لم التفت الى ما اشهر
 فالحق احق بالاتباع. ولم احمد الى ما ذكره فليس ذلك كنظر اشاع. بل
 لحضت النصيح النصيح. وحضت من زبد الحق لصرح. واتيته بتحققات
 خلد عنها الزبد المتداوله. واشرت الى تدقيقات لم تحوها الصنف
 المتطاوله المتداوله. مع اني املت بها بالاشغال على طريق الارجال حال
 اشتغال بعض من له توقفي لذكاء والاستشغال وفقه الله بالاستشغال
 ورقاه الى معارج الكمال. بنطق التهذيب. الذي هو العلم في رشاقة
 الترتيب. فليست قد به كل ذكي. وليست بها على كل عبي غوي. ولين
 ردها القاصرون فيقبلها الماهره وان ذمها الجمل في فني يدحرها
 الكلمة هذا وعلى الله اتكنا انه خير من اعان لا نعبد ولا نستعين الا
 اياه ولا حول ولا قوة الا بالله **قوله** الحمد لله هو الوصف بالجميل على جهة
 التعظيم والتبجيل والمراد بالجميل الاختيار لانه صفة للفضل وهو بالاختيار
 كذا ذكره الصنف في حاشية الكشاف والمدح يع الاختيار ويغيره يقال
 مدحت اللؤلؤ على صفائها ولا يقال حمدتها وقيل المدح ايضا مخصوص
 بالاختيار ومثال اللؤلؤ مصنع وقيل المدح يع الاختيار وغيره كالمح
 لانه يجب ان يكون المحمود عليه اختياريا بخلاف المدح عليه لانه اعم فتأمل
قوله الذي هذا ما قيل الهدي الدلالة على ما يوصل الى المطلوب وقيل هي
 الدلالة الموصلة للمطلوب وروح الاول ونسب كشاف الى البعض ونقص بقوله تعالى
 واما غود فهدى بناهم فاستحو على الهدى والاول منقوص ايضا بقوله تعالى
 انك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء واحتمال التجويز مشتق
 وللمناقشة في امتناء حمله على هذا المعنى في ارفقا مل قال المصنف في حاشية الكتاب
 ما حصل

قوله وحضت اي اخذت
 من زبد الحق من اضافته
 المشبه الى المشبه اي اخذ
 الصنف من الحق الشبه
 بالزبد

اي هو ما حصل
 المطلوب اول ما
 يحصل وهذا عند
 معاشرة الله تعالى
 وقوله وقيل هي
 الدلالة الموصلة
 الى المطلوب اي
 بالفضل وهذا
 القول للمصنف

ما حصل منها تنقدي بنقراو بالي واللام ومعناها على اول الوجه يصل وعلى
 الاخير في اراءه لطري فافهم **قوله** سواء لطري اي لطري المستوى وكما را
 المستقيم والمراد به نفس الامر وما وذاك ان تخصه بالسلام والاول ان نسب
قوله وجعل لنا التوفيق خير رفيق التوفيق جعل الاسباب موانع
 للمطلوب ثم خصص بالخير وحاصله توجيه الاسباب باسرها لغير السبب
 وقوله لنا النظر فيه من حيث المعنى تعلقه برفق لكن اللفظ لا يساعده
 لا متناع تقدم ما في جزا المضاق اليه عليه ولان المعول لا يقع الا حيث
 يصح وقوع العامل فيها ما ان يتعلق بما لا يذوق يفهم المذكور لا يقال
 الطرف مما يتسع فيه ان تكلفه راحة من كلفه على حارة ما ذكره المصنف
 في قول صاحب التلخيص واكثرها للاصول جمعوا وما تعلقه لجعل فركيك
 كما لا يخفى على من له فطرة سليمة وفطنة قويمه **قوله** والصلاة على من
 ارسله هدى قيله هو مصدر بمعنى اسم كفاعل وكلمة انه اسم للمحلى اصل
 بالمصدر اطلق عليه عليه السلام مبالغة **قوله** هو بالاهتد حقيقة
 مصدر مبني للمفعول اي يهتد به **قوله** به متعلق بالافتداء ولا يليق
 تعلقه بيليق فافهم **قوله** بالتصديق متعلق بصعدا والباء للسببية
قوله بالتحقيق ليجل تعلقه بصعدا والباء للسببية كما سبق في قوله بالتصديق
 والمعنى صعدا ومعارج الحق وبلغوا اقصاه بسبب التحقيق والاتقان وتكمل
 الاستقرار والمعنى هذا الحكم تحقق لاديب فيه فتأمل **قوله** وبعد فهدى المشارة
 الى المرتب الى اضر في كزهن سواء كان وضع الديباجة قبل التصديق او بعده
 اذ لا حضور للالفاظ المرتبة ولا لما ينزلها في الخارج فيما قيل من انه ان كان
 وضع كدباجة بعد التصديق فالامارة الى الحاضر في الخارج لا يستقيم
 الا ان يراد به الاشارة الى نقوش الكتاب دون الالفاظ ودون معانيها
 ودون المركب من الثلاثة او الاشارة من اهلها ولا يخفى انه لا يناسب هذا
 المقام للاخبار عنه بغاية تهذيب الكلام الا ان يحمل على الجواز بتسمية

قوله عليه اي على المضاق
 الاعلى المضاق اليه كما هو
 المتبادر من العبارة

صورها في القوى والآلات دون نفس النفس وهو مطلق بصورة

في العضة السالبة
وهذا بناء على
الحقيق مما أن
السنة مطلقا
كانت في العضة
أو سالبة ثبوتية
فيلزم صلا أو لا
الربط ثم يذهب
أنه في العضة
الوجبة واقع
أنه مطابق لما في
نفس الامر وفي
العضة السالبة
أنه غير واقع أي
غير مطابق لما في
نفس الامر

قوله فيخلق اي
التصور بغير شيء
خلق التصديق
فانه لا يخلق الا
بوقوع النسبة او
لا وقوعها فان كان
عاجزة عن الايمان
بوقوع النسبة او
لا وقوعها

ياخذ كل من التصور والتصديق قسما من الضرورة أي الضرورية والكتاب
أي المكتوب بالنظر بالضرورة يعني أن المقام كل من تصور والتصديق
إلى الضرورية ونظري بديهي فإن كل عاقل يجد من نقدانه يحصل له
بعض من التصورات والتصديقات كتصور الحرارة والبرد والتصديق
بأن الكل أعظم من الجزء من غير نظر والكتاب ويحصل بعض آخر منها
كتصور الملك والجن والتصديق بأن العالم حادث بالنظر والاكساب
وهذا الطريق يعني لأحواله إلى البدهية أسلم من تكليفي الاستدلال
عليه بأنه لو كان الكل من كل منهما نظريا لدار وتسلل أو بديهي
لما احتجنا في شيء منهما إلى التفكير فانه مع ما فيه من كسوف على متناه
كتاب التصديق من كتصور ثم على حدوثه لنفسه على ما هو المشهور
دعوى الابدعوى البديهي في مقدمات الدليل وأطرافها وذلك كاف
في نفي كسبية الكل فلا حاجة إلى الدليل عليه ثم لا بد من دعوى بديهي
في ثبوت الاحتياج إلى الفكر وذلك بعينه دعوى البديهي في عدم
بدهية الكل فظهر أن الاستدلال يؤل بالذخيرة إلى دعوى البديهي
المطلوب فليكتفى به أولا فافهم ذلك فانه مما لا يخفى لغتنا
وانظمة في ملك نظم المنشورة في هذه الحواشي **قوله** الضرورة

١٤٠
 حاصل ولا شك بالنظر المشهور في توقي النظم والنظم ما يتوقى
 الايراد ان حصوله على النظر وما لا يتوقى عليه ويدل عليه ان ما من تصور
 توقي النظم والتصديق الا ويمكن حصوله به نظر بل بالحدس لان صاحب الحق
 عزيز مانع وتوقي القدسية يعلم المطالب كلها بالحدس ولا يمكن الجواب بانها تكون
 النظرية عند التسمية بالنسبة اليه ونظرية بالنسبة الى غيره اذ حصول تلك الحق
 جامع لغيره بداهة بالنسبة اليه ويمكن فلا يتوقى حصوله بالنسبة اليه على المفرد التوقي
 صدق على فرد لكل فرد ممكن فلا يتوقى حصوله بالنسبة اليه على المفرد التوقي
 من افراد المؤمنين لا يمكن حصول الشيء النظري الا بعد حصول شيء اخر والجواب
 وحاصل الجواب انا لا نسلم ان لتوقى ما ذكرتم فانهم جوزوا تعدد العمل المستقلة
 الاول ان الخطأ يكون للمطلوع الشيء على سبيل التبادل بان يكون هناك عينان يمكن
 بداهة بالنسبة اليه
 المصاحف لوق
 القدسية ونظرية
 بالنسبة الى غيره

قوله و هو عليه السلام
 الا يريد ان توفى البر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰

و محمد ذلك الشرح
الحق المطور
في علم الطوائف
الاسم كذا لا اله الا الله
الحق في الحق
الارشاد

المصنف

بالجوع عطا على اسم الله
قله ٥

قوله خذ اى ناقص وهو
خبر للمبتدأ المتقدم وهو
قوله والى جواب بان المعرف

تھی قولہ لتقصیر الجہود

قوله هذا يتوزع دليل البينات الخارج
الى ما دون العاصم على هذا الوجه
واى بهذا الالتماس اه

اي القطر الانشائية
بعض انه ما تقدم من
الاستدلال على الاحتياج
الى المعاصم يقتضي النظر في
اثبات عدم كفاية كقوة
الانشائية اما بالنظر الى
ذلك فان عدم كفاية

ووقعوا في الخطأ فيه
وقوعا لا يعلما كذا
الخطأ في النظر
لو كنت لم يقع
الغرة ثابت لانه

120

الحجرات المنطق لا اليه فليتم التوزيع ولين تنزلنا عن ذلك فنقول
انما ثبت الاحتياج الى موفتها اما على الوجه الكلي او على الوجه الجزئي فثبت
الاحتياج الى الاعم من المنطق لا اليه فليتم التوزيع فثبت وقوع
الخطا بالفعل يستلزم عدم بديهة جميع تلك الطرق والمواد وقد بين
ان العلم اليقيني بالحجرات النظرية انما يحصل من الكليات فثبت
الاحتياج الى القانون في الكتاب المطلوب في الجملة فثبت الاحتياج
الى القانون ههنا الا هذا القدر وفيه نظره جواب وموضوع
في موضوع العلم ما يبحث فيه عن اعراض الذاتية اي يرجع اليها
فلم يرها وهو الخاطئ الذي يلحق كشيء لذاته او لما يساويه على
ما ذكره المتأخرون وذلك البحث اما بان يجعل موضوع العلم بعينه
موضوع المسئلة ويثبت له ماهو عرض ذاتي له كالحس الطبيعي
المثبت الاحتياج الى المنطق في قولهم كل جسم طبيعي فله حيز طبيعي او بان يجعل نوعه موضوع
على الوجه الكلي والجواب المسئلة ويثبت له ماهو عرض ذاتي له كالحيز في قولهم كل حيوان
انه لا شك ان العلم بالذات فله قوة النفس والفلك في قولهم كل فلك لا يقبل الخلق والاحتياج
من قبل الكليات اصول او يثبت له ما يوصف لا مراعى منه بشرط ان لا يتجاوز في القوم
عن الخطا في الفكر فقد عن موضوع العلم كما صرح به ثانيا في القول الفقها كل مسكر
يثبت الاحتياج في الكتاب حرام او بان يجعل عرض الذاتي او نوعه موضوع المسئلة ويثبت له
المبادي الى القانون باصوتية العوض الذاتي له او ما يلحقه لا مراعى بالشرط المذكور في قولهم كل
الذاهب عن الخطا في الفكر متحرك حركتين مستقيمتين لا بد ان يكن بينهما قولهم ما يبحث
وهذا القدر كافي في الاحتياج فيه عن اعراض الذاتية في تفصيله ما ذكرناه اذ لا ريب في انه يثبت
وتحصل هذا الجواب اقامته فثبت الاحتياج الى القانون ههنا الا هذا القدر وفيه نظره جواب وموضوع
دليلا اخر على ثبات المطلوب في العلوم عن الأحوال الخاصة بانواع موضوع العلم كما مر بل ما من
اه

وهو كذا اننا لا نعلم ان العلم
اليقيني بالحجرات لا يحصل الا
من قبل الكليات لجواز ان
يجعل بغيرها وهذا النظر
مناقضة من كبرى القياس
المثبت الاحتياج الى المنطق
على الوجه الكلي والجواب
انه لا شك ان العلم بالذات
من قبل الكليات اصول
عن الخطا في الفكر فقد
يثبت الاحتياج في الكتاب
المبادي الى القانون باصوتية
الذاهب عن الخطا في الفكر
وهذا القدر كافي في الاحتياج
وتحصل هذا الجواب اقامته
دليلا اخر على ثبات المطلوب

انما ادخلناه

الشيء اذا اطلق
فانما ادخلناه
ولذلك انما اطلق
الامام براديه
المراد به

يكون قوله عن الأحوال المنسوبة اليه الخارة الى المحولات التي ليست
اعراضا ذاتية لنفس موضوع العلم كما مر تفصيله واما تعويق المتأخرين
حيث لم يأخذوا فيه الا اعراضا لذاتية للموضوع فاعلموا على المسألة
اعتمادا على ما يفصل في مقامه او مبني على كونه بين محول العلم ومحول
المسئلة كما فرق بين موضوعها فيكون محول العلم ما يحل اليه محولات
المسائل على طريق كثر يدور مثله امتناع الخلق مع المحولات كونه تقابله
اذا اخذها على وجه التردد يدور عرضا ذاتيا للحس الطبيعي فانه
لا يخلو عن احدها فان قلت لا حاجة الى ذلك اذ المعبر
في التوزع كذا في شموله لجميع افراد الموضوع اما على سبيل الانفراد او على
سبيل التقابل فكل من محولات المسائل مع مقابليتها اعني محولات
المسائل الاخرى ما ملكت لغيره افراد موضوع العلم فيكون عرضا ذاتيا له
قلت قد صرح الشيخ وغيره بان ما يلحق الشيء لا مرخص فكان
ذلك الشيء محتاجا في حقه الى ان يصير نوعا مصيما من حيث القول
ليس عرضا ذاتيا له فان قلت لم يجعله الشيخ خارجا عن
العرض كذا في مطلقا كونه وقد مثل العرض الذاتي الشامل على سبيل
التقابل لا بالاستقامة والاختصاص والزوجية والنوعية مع انه قد حقق
هو وغيره ان المستقيم والمخني مختلفان وكذا الزوج والنزول اسما
اخرجه عن القسم المختص على الاطلاق حيث قال في الفصل الرابع
في المقالة الثمانية في الشقا والقسم المستوفاة الأولية اما ان يكون
تفصولا واما ان يكون بعوارض هو الحس ايضا اولية مثل قولنا كل
شيء اما مساوي او غير مساوي وقولنا كل جسم اما متحرك او ساكن
واما بعوارض لا يكون للحس اولية وان كانت القسم اليها اولية
وذلك ان كانت العوارض انما تقوم للحس اذا صار نوعا معينا مثل
قولنا كل عدد اما زوج او فرد فالزوج والنزول ليس بعرض للعدد
اولا بل ما لم يهر العدد نوعا معلوما لم يكن زوجا او فردا لان الزوج

ثبوت بسيط لا لازم عقلي وربما يمنع والموضوع ان قصد بجزء منه
الدلالة على جزء المعنى فتركب جريها على المشهور من ذلك
خير بانه لا حاجة الى اعتبار القصده هنا بعد اعتباره في اصل
الدلالة ولذلك قال الشيخ انما يحتاج اليه للتفريق لا للتفريق
قوله اما تام وهو ما لا يكون السكون عليه كالسكون على
المسند اليه بدون المسند او بالعكس او كالسكون على
الأدوات التي هي نواقص الدلالات كقوله **قوله** خبر وهو
التام الصادق او الكاذب **قوله** وانشاء وهو التام الذي
ليس بصديق ولا كاذب **قوله** واما ناقص اي لا يكون تاما
قوله تقييد بان كان الثاني قيد الأول وصف كان او
مضافا اليه او غيرها كقولك ضرب في الدار من قولك
في الدار زيد **قوله** او غيره كفي الدار بل زيد **قوله** والا فمورد
وهو ان استقل في الدلالة وذلك لكون معناه مستقلا
في الملاحظة غير ملحوظ بالمتبع **قوله** مع الدلالة بهيئته
على احد الأزمنة اي انظر في كل واحد من الدلالة بهيئته
ان يكون نوع تلك الهيئته موضوعا للزمان ولا ينافي
الشرط كونها في مادة موضوعه متصرف فيها فلا يردان
هيئته نصر في مادة جسيق غير دالة على الزمان ولا
في مادة جري والدلالة بالهيئته معنى عن قيد التقييد
في الزمان مطلقا **قوله** وبدونها اسم سواء لم يدل على الزمان
اصلا ودل بمادته كالزمان والصوب **قوله** والا
اي وان لم يستقل وذلك لعدم استقلال مفهومه بالموضوع
فأداة يدخل فيها الكلمات الوجودية ككان الناقصة واخواتها
ونسبتها الى الأفعال كنسبة الأدوات الى الأسماء فان كان
مثلا لا يدل على الكون في نفسه بل على كون الشيء شيئا لم
يذكر

يذكر فلهذه الكلمات كوجودية انما تدل على شيء الموضوع غير
معين في زمان معين يكون تلك النسبة بمعنى متصرفا وكذا
على ان الأدوات والكلمات الوجودية نواقص الدلالات
اذا قلت في مثل ابتداء او في جواب سؤال او كان كذلك لم
يفق الذهب معهما على معنى محصل فيهما يشتركان في انهما
لا يدلان بانفرادهما على معنى مقصود بل انما يدلان على
نسبة لا تعقل الا بعد تعقل ما هي بينهما فلا يصح افرادهما
لأن موضع او محل او مبتدأ بهما أو خبر الا بعد ان يفترق
بهما لفظا اخر يتم نقصا منهما فيصح ان خبر بهما او عنهما
وجميعها اما دال على نسبة غير معينة اي نسبة هي مرادة
لتوف حال الغير فتبين بانها تابع لتعيين الغير كفي وعلى قائمها
يدلان على نسبة الظرفية والاستقلالية الحوزية على وجه
تكون تعيينها بما يذكر بعدها بخلاف الأبوته والنبوة فانها
وأن دلنا على النسبة لكن لم يؤخذ من حيث انهما الاله
لتوف حال الغير ولذلك هما اسمان واما دال على سلب نسبة
كغير فانه دال على سلب الاتحاد وهذا كلهم الشيخ مع شرح
قوله وتنبيه تلك المعاني بالمرآة مما اتفق عليه كلمة
الحقيق حتى ان الأمام حجة الاسلام صرح به في الأحكام
وتشريع الفطرية السليمة ومن لم يجد ذلك فليتهم وجزئة
قوله وايضا هذا تقسيم اخر لمطلق المورد **قوله** ان الحد
معناه اي بالعدد بمعنى انه لا يكون له معنيان **قوله**
مع شخصه وضاع علم **قوله** قلت الضاير واسماء
الإشارة داخله في هذا القسم لأن معناه مستفيض وضاع
بناء على انها موضوعه بوضع واحد لكل واحد من الجزأين كما
حققه المتأخرون مع انها ليست بأعلام حطلة حافكة ينبغي

ان يقول بدل قوله علم جزئي حقيقي ليس لها قلت هذا
 التقسيم لا الخدم مفاه ولا تغل ان معنى الضامير واسماء
 الاشارة على هذا التحقيق متعدد وان كان وضعها واحدا
 فهي خارجة عن المقسم لا يقال اعتبار التنقيص في معنى
 الضامير واسماء الاشارة ^٧ اذ ضمير الغايب قد يرجع الى الجنس
 والاشارة قد يكون اليه ايضا كقوله عليه السلام انكم
 لتخضون بهذا السواد لانا نقول ينفي النقض بضمير الخاطب
 والمتكلم والاولى في الجواب ان يقال ان المعنى لا يقول بهذا
 التحقيق بل بانها موضوعات للمعنى الكلي الا انه ترك استئصالها
 فيه والتزم استعمالها في الجزاءات فهي من الجازاة المعقولة
 معانيها الحقيقية فتستثنى من معانيها الجسدية استعمال
 الطاري لا بحسب الوضع فلا تدخل في قوله مع تنقيص وضما
 واما العلم الجنسي فليس علما في عرف المنطق لان نظريتهم
 الى المعنى بالقصد الاول ومفاهة كلي وانما ادخله اهل الكونية
 في العلم نظر الى الاحكام اللفظية وهو من باب كمال
 الاصطلاح حين بسبب اختلاف النظري كما في الكلمات كوجودية
 هذا اذا جوزنا اطلاق العلم الجنسي حقيقة على الافراد
 كما هو التحقيق واما اذا لم يجوز ذلك وقيل بانها موضوعات
 للحقيقة بشرط الوحدة الذهنية فهي بهذا الاعتبار
 متشقة فلا يشكال **قوله** وبدونه متواطئة ان تساوت
 افرادها اي في صدق هذا المعنى عليها **قوله** ومشكك ان
 تفاوتت باولية او اولوية لا يقال الثانية تشمل على
 الاولى ايضا فان اتصاف العلة بالوجود اولى من اتصاف
 المعلول به اذ لا يخفى ان اعتبار الاولوية غير اعتبار الاولوية
 وان كان الاقدم اولى لكن يتقدح من ذلك ان الاستدابة ايضا
 كذلك

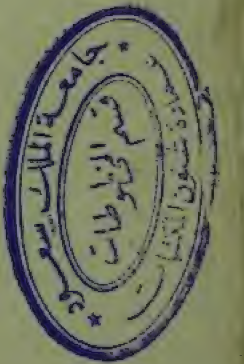
ممنوع

اي الاضمار
 كمنافقة ككاه
 واحواتها

كذلك فليجعل قسما اخر **قوله** وان كثر مفاه فان وضع كل
 مشترك اي وضع ابتداء اذ المنقول الو في ايضا موضوع **قوله**
 والا اي وان لم يكن كذلك فان اشهر في الثاني فنقول ينسب
 الى الناقل شرعا كان او عرفا عاما او خاصا **قوله** والاختصاص
 في المنقول منه ويجاز في المنقول اليه ولا يخفى عليك ان المشترك
 ايضا يكون بحسب كل معنيته داخل في احد الاقسام السابقة
 فالاولى ان يجعل التقسيم الى المشترك وغيره تقسيما مستانفا
قوله فصل المفهوم ان امتنع فرض صدقة على كثيرين في
 اي ان امتنع في العقل ان يحكم العقل بعد تصوره بصدق على
 كثيرين جزئي اي يكون سبب الامتناع تصوره ويوفى ذلك بان يفرض
 العقل عن الخصوصات المقارنة له ويؤثر النظر الى الصورة الحاصلة
 فان امتنع عن الحكم لجواز صدقة على كثيرين فهو جزئي فلا يرد ان
 فرض صدق الجزائي على كثيرين فان يقع مقدم الشرية وتاليها
 في قولك ان كان زيد صادقا على كثيرين لم يكن جزئيا بل كان
 الفرض ههنا ليس بمعنى التقدير بل المعنى الذي مر كما ان في قولهم
 يمتنع فرض الانقسام في النقطة ليس بمعنى التقدير ايضا بل يمتنع
 في الجواب ان الشرطية المذكورة ليست قضية معقولة بل هي مجرد
 اللفظ وفيه ما فيه لا يقال الصورة الحالية من البيضة المعينة
 مفردة ينطبق على كل من البيضات المعينة بحيث يجوز في العقل ان
 يكون هي وايضا صرح الشيخ بان الطفل في ابتداء الولادة لا ينفق
 بين صورة امه وغيرها بل يدرك منهما شيئا واحدا وجعل ذلك
 احد قسمي المفرد المتشعب وايضا ضيق البصر يدرك شيئا واحدا وهو
 عقله ان يكون زيدا وعمرا فليزان يكون هذه الصور كلية
 لانا نقول ليس في شيء من هذه الصور مكان فرض صدقة على
 كثيرين اذ لا يجوز العقل ان يكون البيضة الحالية بيضات

اي المعنى ككاه

كثير في الخارج بل يجرى بامتناع ذلك بغير نظر الى تلك الصورة ثم يشبه
 عليه لا يروى في انصاف هذه ام غيرها واما الطفل فلا
 يدرك الكثرة اصلا بل تلك الصورة الخيالية من حيث هي لا تقبل
 الكثرة عنده اصلا واما يشبه ضيق البصر في الحال البيضاء ومن
 ههنا يظهر ان حقيقة معنى الكلية والجوهرية بان المعنى كواحد في
 الذهني ان جواز العقل تكثره خارج الذهني نحو النظر اليه من حيث
 تصور فقط مع الاغماص عن الخصوصيات فهو كلي والآخر **قوله**
 امتنع افراده كثرين كبادي تعالى عن ذلك علوا كبيرا **قوله** او
 امتنع ولم توجد كجمل من لياقوت **قوله** او وجد الواحد فقط مع المكان
 الغير كاشع تنحصر افرادها في هذه الشمس المشاهدة **قوله** او امتناع
 اي امتناع الضمير كواجب كوجوده وفيه ثبوت اذ يدخل كواحد في قسمه
 فيما يمكن افراده فقدرت ان لا يكون تعدد افراد كواحد فاعلم ذلك علوا
 كبيرا ويكفي الاعتذار عن انفرادها بمكان الافراد مكان جنس كعدد
 اعم من ان يكون واحدا او كثيرا ولو قال بدل قوله او امتنت او لا يرد
 ذلك مع كونه جازة ان سلب الامتناع عن جميع الافراد اما بمكان الجميع
 او البعض **قوله** او الكثرة مع كثرها كالكواكب **قوله** والكليات حص
 البحث بها اذ لا بحث في هذا الفن عن الجوزي الا بالاستعداد لانه ليس
 كاسبا ولا مكتسبا وايضا لا يجري جميع النسب في الجوزي بل في الجوزي
 والكلي ليس في الاول لا التباين او المساوات وليس في الثاني الا
 التباين او العموم المطلق وما قيل من انه لا تصادق في الجوزيات
 فان مثل هذا الضاحك وهذا الكاتب ان كان المشار اليه بها مختلفا
 فربما كان جزئيات متباينات او واحد فليس هناك الجزئيات واحد غير
 تامة مع وصفي الكتابه واخر مع كثرها وبذلك لا يتعد الجوزي تعدد
 حقيقيا ولا يتفاير تفايرا حقيقيا بل هناك تفاير تعدد وتفاير
 بحسب الاعتبار والكلام في الجوزي بين المتفايرين بحسب حقيقة كاهل المتبادر
 من



من العبارة لا في جزئي واحد لاعتبارات متعددة ولو عد جزئيا واحدا بحسب
 الجهات والاعتبارات جزئيات متعددة للزم ان يكون الجزئي الحقيقي كليا
 فاننا اذا اشترانا الى زيد بهذا الكتاب الكاتب وبهذا الضاحك وهذا الطويل
 وهذا القاعد كان هناك على هذا التقدير جزئيات متعددة يصدق كل
 واحد منها على ما عداه الجزئيات المتكثرة فلا يكون ما نفا من فرض
 اشتراكه بين كثيرين فيكون كليا قطعيا فاقول فيه بحثا اذ لا شك ان
 التفاير الا اعتباري كان في كونها مفهوما من كماله الكليين فالتباين
 النسب شتم الكليين المتفايرين بالذات والمتفايرين بالاعتبار فلا وجه
 وجه للتخصيص الجزئي بين المتفايرين بحسب الذات وما ذكر من لزوم كون
 الجزئيات كلية فان الكلية على ما حقق انها هواسكان فرضه كثر المعنى
 الواحد في النفس بحسب الخارج اعني بقويز صفة على ذات متكثرة
 لا صدق مع مفهومات اخر على ذات واحدة والحقق هناك هو الثاني دون
 الاول هذا اذا كانت الاشارة بها الى فرد معين واما اذا كانت الى خصصها
 فهي في حكم الاشارة بها الى ذاتين متفايرتين واما قضية امتناع حمل الجزئي
 الحقيقي وما فيه فسيور في موضع يليق ان شاء الله تعالى **قوله** ان تارة كليا
 اي ان لم يصدق واحد منهما على شيء ما صدق عليه الآخر **قوله** فمتباينان
 كليا كالانسان والحمار وان كان في زمانا يكاد ان يكونا متصادقين
 جزئيا **قوله** والا اي وان لم يتفارقا كليا **قوله** فان تصادقا كليا من
 الجانبين فمتساويان اي يصدق كل واحد منهما على كل ما صدق عليه
 الآخر **قوله** من الجانبين ليس ضروريا في هذا الشق لانه التصادق
 الكلي لا يتبادر منه الا الكلي من الجانبين وكذلك ترك في التفارق وانما ذكره
 ههنا لانه قصد منه الاعم بطريق عموم الجواز ولذلك عطف عليه بعد
 ذلك قوله او من جانب **قوله** ونقيضا لها كذلك اي متساويان والا فليكن
 نقيض احداهما على بعض ما صدق عليه الآخر فيصدق عين ذلك لنقيض في
 يلزم احد المتساويين بدون الآخر هو مثلا يصدق كل انسان

لا ناطق وكل لا ناطق لا انسان والا فيصدق بعض اللسان ليس بل
 ناطق فبعض اللسان ليس بل ناطق يستلزم بعض اللسان
 ناطق فبعض الانسان هو وههنا شك مشهور وهو ان بعض الانسان
 ليس بل ناطق لا يستلزم بعض اللسان ناطق لان السالبة المحذورة
 المحذورة من الموجبة المحصلة المحذورة لان الاول صادق لا انتفاء الموضوع
 محذورة في الثاني فربما كان نقيضا المتساويين مما لا فرد له فبعض
 الامر كقايض المعنومات الشاملة كاللشيء والا فممكن فاذا قيل بعض
 اللشيء ليس بل ممكن يستلزم بعض اللشيء ممكن برده على المنع
 المذكور وقد يجب ان يفسر الدعوى بغير نقايض الامور الشاملة فان
 نقايض غيرها يصدق لا محالة على شيء ما فيكون الموضوع موجودا
 وعند وجود الموضوع يتلزم كسالبه المحذورة المحذورة الموجبة المحصلة
 وما يقال من انه يجب عموم قواعد الغنى فانه في الحقيقة لا
 طاقه لنا بالادخالها في القواعد لا اختلاف في احكامها مع احكام
 غيرها ولا غرض يعتد به في البحث عن تلك النقايض حتى يثبت عندها
 استقلالها فلا يأسى باعفا لها وقد يجب بان كقضية المذكورة
 ليست معدولة المحول بل سالبه المحول والموجبة السالبة المحول في قول
 الموجبة ومستلزمة لها وبسبب معنى السالبة المحول وما فيه موضع
 ان شاء الله تعالى **قوله** او من جانب واحد نحو العبارة او
 تصادقا تصادقا كلياً من احد جانبيه **قوله** فاعلم واخص مطلقا
 اي الذي يصدق كلياً اعم مطلقا والاخر اخص مطلقا **قوله** ونقضاها
 بالعكس اي نقيض الاخص مطلقا اخص مطلقا من نقيض الاخص
 مطلقا اي يصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض
 الاخص من غير عكس ما الاول فلا نه لولاه لصدق غير الاخص
 على بعض ما يصدق عليه نقيض الاخص فيصدق الاخص مطلقا
 بدون الاخص وهو محتمل يصدق كل لا حيوان لا انسان والا
 فبعض

مادة في منطق

فبعض اللا حيوان ليس بل انسان فبعض اللا حيوان انسان
 فبعض الانسان لا حيوان هو ويرد عليه مثل ما سبق فان
 بعض اللا حيوان انسان ان كانت سالبة معدولة لم تستلزم
 بعض اللا حيوان انسان فانه موجبة محصلة والسالبة المعدولة
 اعم من الموجبة المحصلة كما مر والجواب كالجواب واما الثاني فلهذا لو
 صدق نقيض الاخص على ما صدق عليه نقيض الاخص وقد ثبت
 ان كلما صدق عليه نقيض الاخص يصدق عليه نقيض الاخص
 فيكون بين نقيض الاخص والاخص مساواة فيلزم ان يكون
 بين عينهما مساواة ايضا كما مر ونقول بعض نقيض الاخص
 عين الاخص حقيقة بمعنى العموم ولا شيء من عين الاخص نقيض الاخص
 فبعض نقيض الاخص ليس نقيض الاخص **قوله** والا اي وان لم
 يتصادقا وجه **قوله** وبين نقيضها بتباين جزئي وهو ان يتفارقا
 في الجملة سواء تصادقا في الجملة وهو العموم من وجه او لم يتصادقا
 اصلا وهو التباين الكلي بالتباين الجزئي انما يتصل باحد الطرفين
 ولذلك لم يذكره في نسب النوعين وانما كان بين نقيضها بتباين
 جزئي لان كعينه يصدق كل منهما بدون الآخر فالنقيضان
 ايضا كذلك اذ حيث لا يصدق عين احدهما يصدق نقيضه وفيه
 نظر ما مر سؤالا وجوبا وفيه نظران معنى التباين الجزئي
 على ما مر لا يصدق على العموم مما وجه لان الاجتماع جزء منه
 ولا يصدق على مجموع التفارق والاجتماع التفارق في الجملة نعم يصدق
 المتباينان بالتباين الجزئي على الاخص والاخص من وجه وليس النسبة
 فردية النسبة والقول بان الاجتماع خارج عن مفهوم كونه من وجه
 وقيد له بذلك الجواب ان يقال ان الحصر في هذا المقام انما هو
 للطبيين في هذه النسبة انما هو للطبيين اما متساويان او متباينان
 او اعم واخص مطلقا او من وجه لا حصر لنسب في الاربع وكذا

معمول

التباين الجزئي من النسب الأربع لا يقدم في حصر المتن وهو ظاهر
قوله كالتباينين فان بين نقيضيهما ايضا مباينة جزئية بمثل ما مر
 من كوليول وليس بين نقيض الاثني والاخص من وجه ولا بين
 نقيض المتباينين تباين كلي اما الاول فلحقق العموم من وجه بين
 الاخص والاشان مع ان بين نقيضيهما وهما اللابيض والاشان
 عموما وخصوصا من وجه واما الثاني فالحقق المباينة الكلية
 بين الحيوان مع ان بين اللابيض والاشان عموما من وجه
 اما الاول فلما مر من اللابيض والاشان واما الثاني فلان بين
 الاشان واللابيض مباينة كلية مع ان بين نقيضيهما وهما
 اللابيض والاشان واما طق مباينة كلية ايضا **قوله** وقد يقال الجزئي
 للأخص اي جزئي معنيان احدهما ما مر ونخص بالجزئي والحقق
 والثاني ما هو الاخص من شيء اي مطلقا لا مطلقا ونخص
 بالاضافي وهذا الترتيب لفظي للجزئي الاضا في اذ قد علم انما معنى
 الاخص ففسر الجزئي به فلا يراد عليه ان تعرب عن الشيء بنفسه
 قال بعض الفضل وبهذا الترتيب لا يكون الاشان من جزئيات
 الناطق وكذلك امثال ذلك مع ان الحكماء عدوها في الجزئيات
 في احكام الكليات وموضوعات القضايا والا وفي ان يقال
 في توفيقه هو المندرج تحت كلي اي الموضوع لكلي ليعلم الكل وقال
 السيد الحق قدس سره في حاشية المطالع المتبادر من كلامه
 كون الشيء مندرجا تحت اخر ان يكون اخص منه ولذا قيل
 الكلي والجزئي الاضا في مراد فان للعام والخاص الا انه اشهد
 في موضوعات القضايا احد المتساويين جزئيا اضا في الجزئيات
 فمن جهة ترك بعضهم يفسر المندرج تحت كلي بالموضوع لكلي ويريد
 به ان يقع موضوعا لا في قضية موجبة كلية لا في قضية مطلقا
 والا لكانه الاظم من الشيء جزئيا له ولا قائل به واقول ذلك
 الفاضل

الفاضل قال في القضايا فخرج ما صدق عليه ج بالفعل في الذهب
 او في الخارج وقت الحكم او غير وقت الحكم في المستقبل ويكون ذلك
 الشيء من جزئيات ج وذكر لكل من لقيود فائدة فقال قولنا
 من جزئيات ج يخرج مسمى ج وان صدق عليه ج بالفعل ونظر
 من كلامه ان ما سور مسمى ج ما صدق عليه ج داخل
 في الحكم ولعل ما قاله قدس سره من عدم التساوي بين
 الجزئيات في موضوعات القضايا اشارة الى ذلك لكن الشيخ
 في الشفا قال حكم على واحد واحد من الجزئيات الشخصية
 او النوعية والشخصية معا ان كان المعنى جنسا ولم يتوض لادوات
 المساوية له اذ قصر الحكم في افراد الشخصية ولو نوعية ظاهر عدم
 دخول المتساويات في شيء منهما اه **قوله** وهو اعم اي الجزئي الاضا في
 اعم مطلقا من الجزئي الحقيقي لان كل جزئي حقيقي مندرج تحت
 كليات كثيرة واقلها الشيء الممكن العام فيكون جزئيا اضا
 لهما وليس كل جزئي اضا في جزئيا حقيقيا لوان كليا مندرجا
 تحت كلي اخر كالحوان بالنسبة الى الجسم **قوله** والكليات حرة
 حرة انواع الاول الجنس وهو المقول على الكثير اي الكثيرين
 المتلقة في قابلية جواب ما هو حذف الكلي لا غنى لفظ
 المقول على الكثير عنه اذ الكلي جنس له وذكر الجنس واجبة لتويفا
 التامة اذ ليس المق بالذات منها جنس التميز بل بالاحاطة
 بالماهية والتميز متى بالعرض وما يقال ان معنى الكلي هو المقول
 على كثيرين بعينه الا ان يكون الكلي يدل عليه اجمالا والمقول على
 كثيرين تفصيلا اذ ليس المراد بالمقول على كثيرين المقول بالفعل والا
 لزم خروج المضمومات الكلية التي ليس لها افراد موجودة في الخارج
 ولا في الذهب بل المراد به الصالح لان يقال على كثيرين فاقول فيه

تحت اما اولاً فلا كمال كما مر هو الذي يمكن فرض الشك فيه اي
المقولة على كثيرين ولو حمل المقول في التوبي على ما يمكن فرض
مقولته لدخل في التوبي الكليات لو ضمت بالنسبة الى الحقائق
الموجودة اذ يمكن فرض مقولتها عليها بل الكليات المتباينة
بالنسبة الى الحقائق مطلقاً فالمراد بالمقول في التوبي ما يصلح للمقولة
لحقيقة الا مر وهو اخص من الكلي فلا تلة عليه لو كانت كانت
الترامية وهي موجودة في التوبيات واما ثانياً فلا كمال الكليات
التي ليست لها افراد اصلية اجناسا شتى فلو باس بجزءها
ومن ههنا يتقدم ان الموضع في الحقيقة هي الكليات التي لها افراد
في نفس الامر لا الغرضيات فتأمل بل لظهوره حيث اورد التوبي
عقب تحصيل الكليات فيظهر ان كل من الحصة فريضة اولاً انه قصد
قصد رتبة الناقص ايجازاً **قوله** المقول اي الجوز وهو شامل
للكلي والجري فان الجوز يجري فيها معاً على ما خرج به الفاري في المخل
الاً وسط بل الشيخ في الشفايض وما يقال ان الجري الحقيقي لا يقال
ولا يحمل على شيء حقيقة اصلاً لان حمله على نفسه لا يتصور قطعاً
اذ لا بد في الجوز الذي هو النسبة ان يكون بين من امرين متفاريين
وحمله على غيره ايجازاً بامتناعاً فاقول فيه نظراً ويجوز حمل جزئ على
جزئ اخر متفاري له حسب اعتبار من مع حسب الذات كما في هذا
الضاحك وهذا الكاتب فانها تختلفان حسب المفهوم ومقدار
حسب الذات فان ذاتها زيد بعينه مثلاً وكذا يجوز حمل كلي على كلي اخر
في جزئيه كما في قولك بعض الانسان زيد وقوله على الكثرة يزوج
الجزئيات فانها لا تصدق الا على ذات واحدة وقوله في الحقيقة
الحقائيق يزوج الجزئيات وفصولها التوبية وهو اصحابا وقوله
في جواب ما هو جزئ لفصول البعيدة والوقت العام وسائر الخواص
فان ثباتها لا يقال في جواب ما هو وبه ينطبق المقول على الموق

اه

اه **قوله** فان كان الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات هو
الجواب عنها وعن الكل فوجب كالجواب وقدر علم ان الجنس مقول
في جواب ما هو على الكثرة المختلفة الحقيقة فيكون جواباً للسؤال
عن الماهية وعن بعض المشاركات لا في ذاته فان كان هو بعينه
جواباً للسؤال عن الماهية وعن جميع المشاركات كان جنساً قريباً
كالجواب بالنسبة الى الانسان فانه اذا سئل عن الانسان والنسب
كان الجواب هو الحيوان لان تمام المشترك الذي بينهما هو بعينه
جواب عن السؤال عن الانسان وجميع مشاركاته في الحيوانية **قوله**
والا فبعد كالجسم اي وان لم يكن الجواب الماهية وعن بعض المشاركات
هو الجواب عنها وعن الكل كان جنساً بعيداً كالجسم فانه جواب عن
السؤال بما هو عن الانسان وعن بعض المشاركات فقط اعني الجاذبات
والا فلا وليس عن الانسان وسع المشاركات اذ ليس جواباً
عنه وعن الاجسام النامية بل الجواب عنها الجسم الثاني واعلم انه
لو قال فان كان جواباً عن الماهية وعن المشاركات الخ فان له
الكان اخصراً اظهر **قوله** الثاني النوع وهو المقول على الكثرة
المتفقة الحقيقة في جواب ما هو يوفى فوايد لقيوه بالقياس الى ما مر
في تفریق الجنس لا يقال الجنس ايضاً مقول على الكثرة المتفقة الحقيقة
في جواب ما هو لانه اذا سئل عن زيد وعرو وفرس معين بأهم
فالجواب الحيوان فلو بد من قيد فقط لا حراً جراً لا نقول هو مقول
بالذات على الجوز وهي المختلفة الحقيقة لكن يتضمن قوله على الاثنين
والمبادر عن المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو
المقول عليها حرب لا تضمننا **قوله** وقدر يقال على الماهية المقول
عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو للنوع معينان احدهما
الحقيقي وهو ما مر تعريفه والثاني الاضافي وهو الماهية المقول
عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو فتقوله الماهية اي الامر

الكل اذ قيل ان الماهية تدل التزاما على الكلية يخرج الشيء ولا بد
من قول اولية يخرج الصنف او يصدق عليه انه ماهية مقول
عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو وقيد اولية بوجه
لان ليس قول الجنس عليه قولا اوليا بل بواسطة قوله على
النوع فان امر اذا ثبت للعام والخاص كان قبو له للعام
اوليا وللخاص ثانيا كما يخرج النوع السافل بالقياس الى
الاجناس العالية مع ان تسميته بنوع الا انواع وتسمية
الجنس العالي بجنس الاجناس يقتضي ان يكون السافل
نوعا بالقياس الى جميع العلوي فالاولى ان يعتبر فيه كونه
مقولا في جواب ما هو ليخرج الصنف ويدخل السافل بالنسبة
الى العلوي ويمكن ان يراد بالماهية ماهية ما تحت من الافراد
فيخرج الصنف ويدخل الاجناس المتوسطة اذ يراد لا علم من الماهية
الخاصة والمشاركة **قوله** ويخص باسم الاضافي كالا والحققي
وبينها عموم وخصوص من وجه ووجه التسمية ان المقتر في
النوعية كمال الفصل والاول قد انتهى فصله وتم فخص
باسم الحققي بخلاف الثاني فانه لا يعتبر فيه كمال الفصل
بل الفصل بالاضافة الى ما فوقه من الاجناس فخص باسم
الاضافي **قوله** لتصادقهما على الانسان فانه مقول على زيد
وعمر ويكرر في جواب ما هو وهم متفقة الحقيقة فانه تمام
حقيقتهم اذ لا تمايز بينهم الا بالاعراض الشخصية فيكون
نوعا حقيقيا ويقال عليه وعلى الفرس مثلا الحيوان في جواب
ما هو فيكون نوعيا اضا قيا ايضا **قوله** وتصادقهما على الحيوان
فانه نوع اضا في اذ يقال عليه وعلى الشجر مثلا الجنس وهو
الجسم النامي في جواب ما هو وهو ليس نوعا حقيقيا اذ
افراد مختلفة بالحقائق **قوله** والنقطة فانه نوع حقيقي
وليس

وليس نوعا اضا فاما الاول فلا تغاقر افرادها تحت مقولة
من المقولات وان دخلت تحت الركن لكن الركن ليس جنسا
لما تحت ولا نه بسيطة وكلها الوجهين صفيق اما الاول فلهذا لا بد
على ان ليس لجنس لها بل يدل على انه لا جنس لها غالبا وربما كان
لها جنس مفرد اذ الجنس في المقولات هو الاجناس العالية فقط
واما الثاني واما الثاني فلهذا الباطنة المغطاة فيه والخارجية
لا يجدي نفعا والمصير تبع في ذلك المتأخرين واما القدر ما حتى الفتح
فقد ذهبوا الى ان الاضافي اسم مطلق من الحقيقي وهذا انما يتم
ان لو ثبت ان كل نوع فله جنس ولم يثبت لجوان ان يكون نوع بسيط
لا جنس له **قوله** سم الاجناس ترتب متصاعدة في اليوم منتبهة
الى العالي الذي لا جنس فوقه **قوله** ويسمى جنس الاجناس لان
جنسية الشيء باعتبار اليوم بعد ان يكون مقولا في جواب ما هو
فما يكون اسم من الكل يكون جنس الاجناس **قوله** والافراد
متنازلة في الخصوص متشعبة الى السافل ويسمى نوع الانواع
لان النوعية الاضافية التي لا تجري لترتيب الافراد باعتبار
الخصوص فاحص كل نوع للكل وما بينهما متوسط **قوله** الثالث
الفصل وهو المقول على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته يطلب
بأي شيء ما يميز الشيء عن غيره بشرط ان لا يكون تمام الماهية
الخاصة والمشاركة فان قيل في ذاته او في جوهره او ما يجري وراءها
كان طالبا للمميز الذاتي اما عن جميع الاغيار وبعضها وهو
الفصل القريب والبعد فتعين في الجواب احد الفصول وان
قيد في عرض كان طالبا للمميز العرضي اما عن جميع الاغيار او عن
بعضها وهو الخاصة المطلقة والاضافية فتعين في الجواب احد
الخواص وان اطلق كان طالبا للمميز كيفا كان فيقع في الجواب
اما الفصول واما الخواص وقوله في ذاته في موضع الحال من
هو اما بالتأويل او بدونه على اختلاف راي الحاشاة ومعناه

الاضافي

اي شيء هو معتبر او ملاحظ في ذاته اي مع قطع النظر عن عوارضه
قوله فانه مبرز عن المشاركات في الجنس القريب قريبا كالناطق
بالنسبة الى الانسان فانه يميزه عن المشاركات في الحيوان الذي
هو جنس القريب **قوله** او البعيد فبعد كالحساس بالنسبة
اليه فظهر عبارة المصداق ما ازجس له لا فصل له والاركان
له قسم اخر يميزه عن المشاركات في الوجود لا في الجنس كما
في الماهية المركبة من امرين متساويين فان امكن كانت
كل منهما مفصلة لها وربما يقال مع القول بالفصل المميز عن
المشاركات الوجودية وتجويز الماهية المذكورة ان القريب والبعيد
الحيوان الا في المميز عن المشاركات الجنسية وفيه نظر اذا لو كان
مركبا من امرين متساويين كان كل منهما بالنسبة اليه بعد او
ان كان نفس مركبا من امرين متساويين كان كل منهما بالنسبة اليه
قريبا فالقريب والبعيد يريان في هذا التقسيم ايضا وفي تحقيق المقام
الحاجات طويلة لا تتبع بهذا المقام **قوله** واذا نسب الى ما يميزه
مقوم اي لفصل ينسب اليه ما يميزه بالتقويم كالناطق بالنسبة
الى الانسان فانه داخل في قوامه **قوله** والى ما يميزه عند قسم
اي عن المشاركات فيه بالتقسيم كقريب بالنسبة الى الحيوان فانه
يحصل بانضمام اليه قسم او بانضمام اليه وجودا وعدم ما قسمان
فهو مقوم للانسان مقسم للحيوان وما فوقه **قوله** والمقوم
للعالي مقوم للسافل ضرورة ان جزء الجزء جزء **قوله** ولا يترك
اي كليا او باللعنى اللغوي اذ ليس كل ما هو جزء الكل فهو جزء
الجزء والاركان الكل جزء الجزء اذ كل عين جميع اجزائه هو فافهم
قوله والمقسم بالقسمة اي كل ما هو المقسم للسافل فهو المقسم
للعالي لان قسم المقسم قسم ولا عكس اذ ليس كل ما هو مقسم للعالي
قسما للسافل والالم يكن العالي عاليا والسافل سافلا هو فاعلم
قوله

قوله الرابعة الخاصة وهو الخارج المقبول على ما تحت حقيقة
واحدة فقط سواء كانت تلك الحقيقة نوعا اخر او مستوطنا
او جنسا عاليا او غيرها وهذا او كمن تقويمها بالخارج
المختص بافراد نوع واحد لعدم شموله لخواص الجنس العالي فلهذا
اختاره الشيخ فان قلت الخاصة اما مطلقة لا تخص بالشيء
بالقياس الى جميع ما عداه كالضاحك للانسان واما اضافية
يختص بالشيء بالقياس الى بعض اغياره كالاشي وتوزيع
المص لا يتناول القسم الثاني فلا يكون جامعا قلت
الخاصة التي هي قيمة الكلمات الاربعة هو الاول دون المطلق
واطلاقة الخاصة على الاول دون المطلق وعلى المطلق
بالاشتراك اللفظي على ما يعلم من الشفا **قوله** الخامس
العرض العام وهو الخارج المقبول عليها وعلى غيرها الاشكال
فيه بناء على ما حقق اتفاق من معنى الخاصة التي هي احد اقسام
الجنس واما اذا جعلت اعم من المطلقة والاضافية كما ذهب
اليه بعض المتأخرين فيكون الماشي بالنسبة الى الانسان
خاصة وعرضاعا ما معا فبما دخل بعض الاقسام بالنسبة الى
شيء واحد فلا تكون القسمة حقيقية بل اعتبارية لا تجري
بطا بل فافهم **قوله** وكل منهما ان امتنع انفكاكه عن الشيء هو
الماهية الموجودة فان الشيئية تنافق الوجود وانما يقال
عن الماهية ليشمل لازم الوجود ولئلا يكون تقسيم الشيء
الى نفسه والى غيره **قوله** فلو لم بالنسبة الى الماهية او الوجود فان
ما يمتنع انفكاكه عن الماهية الموجودة اما ان يمتنع انفكاكه
عن الماهية مطلقا اي تحب كل وجودية بمعنى انها تحت
وجدت كانت متصفة به وهو لازم الماهية كالتزوية للزوجة
فان الاربعة زوج سواء كانت في الزهن او في الخارج او لا يمتنع

انفكاكها الا في وجود خاص كالتي في الحوائط انما يلزم في الوجود
الخاص كالكلية للانسان فانه انما يلزم في الوجود العقلي وقد
قسم بعضهم اللازم الى لازم الماهية والى لازم الوجود ومثل
اللازم الوجود بالسواد للحيثي فان السواد لازم لوجوده
وتشخصه للماهية لان الماهية الانسان ولو كان السواد
لازما للانسان لكان كل انسان اسود وانت تعلم ان السواد
كما لا يلزم ماهية الانسان لا يلزم وجوده ايضا لا يلزم وجوده
لان الانسان الابيض كثير بل انما يلزم الماهية الصنفية
اعني الحيثي بحسب وجودها في الخارج فيصير كلامه بحسب
الظاهر في قوة ان السواد ليس لازما للماهية الانسان بل
هو لازم لوجود الصنف الذي هو تحتها ولا يخفى عدم انتظامه
وفوات المقابلة المطلوبة بين لازم الماهية ولازم الوجود
فان اللابقي بالمقام ايراد امر لا يكون لازما للماهية ويكون
لازما لوجود تلك الماهية فالتحقيق انه اراد بل لازم الماهية
ما يلزم كنوعه وبل لازم الوجود ما يلزم الشخص فان
السواد للحيثي انما يلزم صفتية التي هي من جملة ما اعتبر
وتشخصه فيكون لازما لشخصه لا للماهية وفي العبارة المنقولة
استعار بذلك حيث قال لوجوده وتشخصه فهذا التقسيم
اخر سوى التقسيم الذي ذكرناه فان حصول هذا التقسيم
ان اللازم اما ان يكون لازما للنوع او للشخص من حيث
هو شخص وحصول ما ذكرناه ان اللازم اما ان يكون لازما لكل
الوجودي او لوجود معين فهما تقسيمان متقابلان الا
ان القسم الاول في كليهما يسمى لازم الماهية وهذا ما قيل
عليه من ان السواد ليس لازما للحيثي بحسب الوجود
لجواز ان يوجد حيثي ابيض وجواز ان يوجد حيثي اسود
عكس قول

ينزل سواده بعارض كما لبرص مدفوع بان المراد بالحيثي الممتزج
بالمزاج الصنف الخاص سواء كان بالحيثية او غيرها فيخرج من
ليس له ذلك المزاج وان تولد ذلك بالحيثية وان المراد
بالسواد كونه اسود بطبيعة والتخلي بعارض لا ينافي ذلك
على ان المرصن لم يبق على ذلك المزاج بين يلزم تصوره
من تصور ملزومه او يلزم من تصورهما الجرم بالضرورة وغير
بين بخلافه تقسيم اخر لطلوع اللازم مع البين له معنيان
احدهما ما يلزم تصوره من تصور الملزوم ويقال له البين
بالمعنى الاخص والثاني ما يلزم من تصوره مع تصور
الملزوم والنسبة بينهما الجرم بالضرورة ويقال له البين
بالمعنى الاعم وانما يظهر عمومهما اذا اعتبر في الاخص مع ما اعتبر
فيه كون تصورها مع النسبة كافي في الجرم بالضرورة ان يجوز
ان يكون تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم ولا يكون التصور
مع النسبة بينهما في الجرم بالضرورة ان يجوز ان يكون تصور الملزوم
كافيا في تصور اللازم ولم يعتبر في غير البين الاستقرار الى الوسيط
لما وقع في بعض الكتب لجواز ان يحتاج الى غير الوسيط كحرس وحرية
وذلك لان الوسيط هو ما يقترب بقولنا ان حين يقال لانه
كذا لا يلغي تصور لطرفين فيه لا يلزم ان يقترب الى الوسيط بهذا
المعنى **قوله** والا ففرض مفارق سمي به لجواز مفارقتها **قوله**
يدوم او يزول تقسيم للمفارق الى دوام او انزال وفيه بحث اذ
الدوام لا يخلو عن ضرورة بالمعنى الذي هو المراد بالضرورة
ههنا اعني امتناع الانفكاك سواء كان ناشئا عن الذات او غيره
لان دوام السبب لا ينافي مستلزم دوام السبب المنتهي الى الواجب
لذاته فيمتنع ارتفاعه واما انفكاكه عن ضرورة بالمعنى الاخص
اعني ما يكون مثله الذات فله يجدي ههنا لما مر من ان اللازم هو

الاغنى قول الواريد بالرايم ما يروم بعد حصوله مادام الموضوع
كالا مراعى التي لا يمكن برؤها من ثغور الاتصال وغيره بالزائل
ما ينزل مع بقاء الموضوع لم يرد ذلك **قوله** برعة على اليوم
قوله وبطني كالا مراعى الزمنية وقد عثرت بالمشق **قوله** خاتمة
مفهوم الكلي من غير اعتبار تقييده بمادة من المواد يسمى كليا منطقيا
لان عنوان الموضوع في المسائل المنطقية **قوله** ومعرضه طبيعيا
لان طبيعة من الصابغ اي حقيقة من الحقائق **قوله** والجموع
اي المعارض مع كمارض عقليا اذ لا تحقق له الا في العقل
والمنطقي ايضا كذلك لكن وجه التسمية لا ينفكاسه **قوله**
وكذا الانواع الخمسة منها منطقي وطبيعي وعقلي مثله مفهوم
النوع نوع منطقي ومعرضه كالا انسان نوع طبيعي والانسان
ومفهوم النوع نوع عقلي وقس عليه **قوله** والحق وجود
الطبيعي بمعنى وجود شئ اقله اعلم ان مذهب المحققين من
الحكماء ان الكلي الطبيعي اعني الماهية المعروضة للكليات من حيث
هي لا بشرط طرود من الكلية موجود في الخارج بعين وجودها
لا بوجود مفاهيمها قال الشيخ في اول النسخة كرايم من الاشارات قد
يغلب على اوهاام الناس ان الموجود هو الحسوس وان مالا يناله
الحس بوجوهه ففرض وجوده في حال وان مالا يتقصد من كان او
بوضع بذاته كالجسم او بسبب ما هو فيه كالجوالات الخمسة فلا
حظ له من الوجود وانت يتا الى لك ان تتامل في نفس الانسان
فقط منه بطل قول هؤلاء لانك ومن يستحق ان يتا طبع
تعلما ان هذه الحسوس قد يقع عليها اسم واحد لا على اكثر
الصرف بل يجب معنى واحد مثل اسم الانسان فالتما لانها
في ان وقوعه وقوعا خارجيا على زيد وكذا بمعنى واحد موجود
فذلك المعنى الموجود لا يخلو اما ان يكون بحيث يناله الحس
او

اولا يكون فان كان بعيدا من ان يناله الحس فقد اخرج
النفس من الحسوسات مالم ينسحب وهذا عجيب وان
كان حسوسا فلما له وضع واين ومقدار وتكون معين
لا يتا الى لك ان الحس بل ولا ان يتا الى لك فان الحسوس
وكلمة تخيل فلان يتقصد لا محالة بل من هذه الاحوال وان
كان كذلك لم يكن مالا مالا ليس بتلك الحالة فلم يكن مقولا على
كثير من الخلفين في تلك الحالة فاذن الانسان من حيث هو
واحد الحقيقة بل هو من حيث حقيقة الاصلية التي لا يتا الى
فيها اللزوم غير محسوس بل مقول ضري وكذا الحال في كل كليم
هذه الكلمة وقد صرح بمثل غيره ايضا من القديس لا يخال هذا
الى وجود الشخص كما انشأ اليه المصداق فله لا يتا نقول بل
هذا النظر كما صرح به الشيخ انما في بعض وجودا من وجود
الشخص فالوجود واحد والموجودات ثنائ ولوقال المص
بعين وجودا فزاده كان بعينه مذهب القدماء والمحققين
في المقام يقتضي بطا في الكلام **قوله** معنى الشئ ما يقال عليه
لا فادة تصوره والقيود الاخير لا يخرج الحسوس الذي لا يكون
منه افادة التصور المراد بالافادة ما هو صفة المقول لا صفة
القائل ليشمل المولى الذي يحصله الانسان لنفسه لا لغيره من غير
تكلن فان قلت التوبى تصور خاص فلو يكون فيه
حمل فلا يصح توبى المولى بل يحمل عليه قلت المقصود بالذات
منه التصوير ولا يلزم من ذلك ان لا يكون محمولا بل جميع
اصناف المقول في جواب ما هو واي شئ هو المقصود من
التصوير ضرورة انها من المطالب التصويرية مع انها تحمل على
المستعمل عند في الجواب هذا هو الحقيقي ومن اراد الى اقله على
ما قرره بعض المتأخرين من انتفاء الحمل فيه فله ان يقول

المراد بما يقال عليه ما من ثمة ان يحمل عليه ان عدم الحد
 بالنسبة الى الحد من اصناف القول في جواب ما هو مع تفسير هسم
 القول بالحد في حد ذاته هذا من عند رعت العبارة المشهورة
 وهي ما يستلزم تصويره تصويره لا تتقاطعه بالملزومات بالنسبة
 الى لوازمها البينة لا بالمعروف بناء على ان تصور الماهية
 يستلزم تصور معرفتها على ما قيل فان ذلك ممنوع ان تصور
 الماهية قد يحصل بدون تصور المعرف كصورها بالوجه
 السابق على الكسب وما يقال في جواب النقض من ان
 المراد بالاستلزام الاستلزام بطريق النظر بقرينة
 ما سبق من ان الموصل الى التصور بالنظر يسمى قولاً ثار
 وان البحث في الفقه عن كواكب التصورات والتصورات
 لا يخلو عن كمال وضيق **قوله** ويشتد ان يكون
 متساوياً واجلي اي في الصدق سواء كان لازماً او غيره
قوله فلا يصح بالاعتم والاضحى تركيبا لما بين حرجهم
 عن المعرف باعتبار الحمل فيه واشترط المساواة في مطلق
 المعرف ليس مذهب المحققين فانهم قالوا المقصود من
 التعريف التصور سواء كان بوجه مساو او اعم واخص
 وللضاعة في جميعها مدخل فلا وجه لعدم اعتبارها في
 بشرط في المعرف التام قال ابو نصر الفارابي في المدخل
 الاوسط بعد ذكر الحدود ومكان منها اعم من اسم الحدود
 وكان ذلك حدا ناقصا ثم قال في الرسم ومكان منها يعرف
 بنحو يخص الشيء ويساوي المفهوم عن اسم الشيء كان
 ذلك اسما كاملا ومكان منها اعم واخص كان ذلك الرسم
 رسما ناقصا هذا كلامه ولم يذكر في الحد الاخص لعدم مكانه
 فتفطن

فتفطن والمصر ساق ذلك ساق الأقوال الضعيفة كما
 سيجي **فان قيل** اذا لم يكن يخر التعريف بالاخص
 كما هو مذهب المصير لم ان لا يصح تعريف المعرف لأن ما يذكر
 في تعريفه موقوف خاص فهو اخص من مطلق المعرف
 فتعريفه تعريف بالاخص **اجيب** بان معنى المعرف
 اخص منه لحسب العارض ومساو له لحسب الذات ولتعريف
 انما هو بحسب الذات لا بحسب العارض وهذا الجواب
 لا يخلو عن كمال لأن ذات معنى المعرف وهو قول ما يقال على
 على الشيء لأفاده تصويره اخص منه ضرورة ان المعرف
 يصدق عليه وعلى غيره من الموقوفات كالجوان الناطق
 وانما يتم هذا الجواب لو كان قوله ما يقال الخ معوصى الموقفة
 اخص لا ذاته لكن ذاته اخص لا هو مع لوصف ذاته مع
 ذلك الوصف ليس موقفا ضرورة ان انضمام وصفا
 الموقفة اليه يخرج عن كونه موقفا والخاص **ان**
 الوصف منشأ الأخصية لا قيد في الأخص حتى يكون
 المقيد اخص دون ذاته والأعزب ان يقال المراد
 بالأخص ههنا ان يكون اخص لحسب الحمل المتعارف
 اعني ان يصدق المعرف على جميع افراد المعرف ولا يصدق
 المعرف على جميع افراد المعرف كما في الأذن سمات والجوان
 فان افراد كل انسان حيوان وبعض الحيوان ليس بانسان
 وكلها قضيتان متعارفتان ومعرف المعرف ليس اخص
 بهذا المعنى بل هما متساويان بطريق الحمل المتعارف اذ كل
 فرد من المعرف يصدق عليه انه ما يقال على الشيء اذا كان
 تصويره وكذا كل فرد مما يقال على الشيء لا يصدق عليه
 انه معرف والسالبة الصارفة ههنا هي قولنا ليس كل

معروف هو ما يقال على الشيء لا فائدة تصورده بمعنى هو نفس
هذا المفهوم بطريق المعرفة الطبيعية فافهم **قوله** والمساواة
معرفة اما بان يكون مساويا له ضرورة كالمضائق نحو
تقريب الأرباب بين له الا ان فائهما يعقلان معا بالضرورة
او بان يكون مساويا له بالنظر الى من يعرف له كتقريب الزرافة
لحيوان بشية جلده جلدا للزرافة لا يعرف النمر **قوله**
والا اعني سواء كان اعني بالضرورة بان يتوقع معرفته
على معرفته كتقريب الحركة بما ليس يسكون فان السكون عدم
الحركة عما من شأنه ان يكون متحركا او كان اعني بالنظر الى
من يعرف له سواء كان من شأنه ان يكون اعني كتقريب
النار بالجواهر الشبيهة بالنفس كتقريبها بانها الحقيقى الطائى
لمن لم يتصور الخفة **قوله** والتقريب بالفصل القريب حد
وبالخاصة رسم فان كان مع الجسم القريب فتام والافتاق
وحاصلة انما امور الحدية على كون المميز ذاتيا
والرسمية على كونه عرضيا ومدار التام فيها على الاشتمال
على الجنس القريب واعلم ان الحد التام قد يترتب من غير
الجنس والعصل كما صرح به الشيخ في الحكمة المشرفة فان
المركب الخارجي انما يتصور كنهه بتمثيل حقيقة اجزائه في العقل
كما في البيت فان كنهه الجدران الاربع والسقف مع الهيئة
الخاصة وكما انهم لم يعتبروه لعدم مدخلية الصناعة
في جزئية الصور كذا الاجزاء الخارجية اذا تمثلتها بتمامها
في الذهن على اي ترتيب حصل تصور كنه المركب فليس
فيه الحركة الثانية التي هي توصيل صورة الكاسب وفيه
نظرا ان المركب من الجنس والفصل ايضا لا يجب تقديم
الجنس فقد قال الشيخ في بعض تعليقاته ناطق حيوان
حد

حدثنا الان الا ان تقديم الأعم لشهرة وظهوره نعم لا بد من
تقديم احدهما بالآخر حتى يحصل صورة مطابقة للحد وذلك لا يتلخ
الى حركة ثانية فالأولى ان يقال ليس للصناعة مدخل في تحصيل
الاجزاء الخارجية فجلد في الاجزاء الحولية فان الصناعة كافلة بتحصيلها
باعطافها عند تحيزها تلك الاجزاء اعني العرضيات **قوله** ولم
يعتبروا بالعرض العام قد اعتبره المعتبرون في الرسوم الناقصة **قوله**
وقد ايجز في الناقص ان يكون اعم قد سبق انه من مذهب المحققين
قوله كاللفظي وهو ما يقصد بتفسير مدلول اللفظ فانه يجوز بالاعم
كقولهم يتفقدان **قوله** ويتفقدان **قوله** ويتفقدان **قوله** ويتفقدان
المقصود من المطالب التصورية وخالفه بعض المحققين فقال انه من
المطالب التصديقية وانت خبير بان اذا كان كقول من منه معرفة حال
اللفظ بان موضوع ذلك المعنى كان في الفوق خارجا عن المطالب
التصورية واما اذا كان الموضوع منه تصوير معنى اللفظ فليس
كذلك كما اذا قلنا الغضف موجود فلم يفهم السامع من الغضف معنى
وفسره بالاسد لصلته تصور معنى فذلك من المطالب التصورية
فكسب وقد علم القوم تقدم مطلب ما الاسمية على جميع المطالب بان
ما لم يفهم معنى اللفظ لم يكن التصديق بوجوده فلا يتشبه طلب حقيقة
ولا التصديق بمشيئة المركبة فان ذلك الكلام انما يتم اذا كان التقريب
اللفظي داخل في مطلب ما كما لا يخفى والتفصيل ان التصورات مراتب
ادناها ان تتصور في المركبة صورة من ونة بواسطة لفظ يوضع بانها
فان حصل ذلك ابتداء فلا يتصور طلب ما اذا التقى لفظ موضوعه بان معنى
بالنسبة الى العالم بالوضع ففهم معناه وهذا لا يدخل في سلسلة المطالب
لعدم كماله وان حصل بعد التقاء لفظ لم يوفى معناه فهناك يتصور
الطلب كما اذا قيل الخلد فيقال ما الذي في الجواب بان بعد موهوم فهذا
تقريب لفظي والموضوع منه احضار صورة من ونة وهو بمنزلة التصور

ابتداء الا انه من حيث انه مسبوق بلفظ يفهم معناه بخصوصه فيصح
طلبه عدم مطلب ما واعلاها ان تتوصل صورة غير حاصل في الزمان
وفي مراتب متفاوتة وانما تصور الكثرة وذلك بالحركات المتوالية
اللفظية داخل في المطالب التصورية لا ذكرنا لا لما قال بعض افاضل
المتأخرين من انه يفيد تصور الموضوع له من حيث انه معنى هذا اللفظ
وهذا التصور لم يكن حاصله وذلك لانه ليس الغرض من التوحي للفظي
تصور المعنى بهذا الوجه بل الغرض منه تصور بذا في امر في مثل الخلق
فان الخياط طالب تصور معنى المعنى لا تصوره من حيث انه موضوع
له لهذا اللفظ اذ غرضه تفصيل هذا التصديق المتوقف على تصور ذلك
الطريق ولا يتعلق لغرضه بتصوره بهذه الحشية اعني كونه معنى
لهذا اللفظ وذلك ظاهر لا ينكره منصف واما التصديق بان هذا اللفظ
موضوع لأي معنى كان كما هو شأن اللغوي في ارجع عن المطالب
التصورية بل في لغوي كما مر ذكره **قوله** التصديقات القضية قول
يحمل الصدق والكذب القول هو المركب سواء كان ملفوظا او معقولا
ونشوعا رآهم بانه ليس مشتركا معنويا بينهما والمراد باحتمال الصدق
والكذب انه يجوزهما العقل بالنظر الى مفهومهما مع قطع النظر عما في
الواقع ومنشأ ذلك التماثل على النسبة الجزئية التي هي حكاية عن امر
واقع فان شأن الحكاية ان يتصق بالمطابقة وعدمها فيبقى النسبة
الاشائية والتصوراة فانها ليست حكاية عن امر واقع فلا يجري فيها
الصدق والكذب نظير ذلك ان النقاش اذا تصدق لتفتش صورة
على انها حكاية عن ذي يدري عليه الا عراض معدوم المطابقة ولذا
تصدق بعد التفتش من غير التزام انه تفتش للشيء العلة
فلا يجري عليه التي هي صلة اصلا فان كل تفتش فهو في حد
ذاته تفتش ولعلك تفهم من هذا التفصيل ان قول القائل
كل من هذا صادق مشير الى نفس هذا الكلام ليس جبرا اصلا
وان

وان كان في صورة الخبر لا انتفا الحكاية التي تقتضي مغايرة
بين الحكمة والحكمة ونظيره ان يتصور النقاش ان يفتش
صورة على انها حكاية عن نفسها فانه مع انه اعتبار
بالحال لا طائل فيه بل غير حاصل لا يجري فيه التفتش ولقد
اجاد صاحب المفتاح حيث قال مرجع احتمال التصديق
والكذب الى امكان اجتماع النسبة الذهنية مع نبوتها
في الواقع ولا نبوتها فانه يمكن ان يدرك ان زيد قائم
توأم كان زيد قائما في الواقع او قاعدا ولا شك ان اذا
كان حكاية عن نفسه كما في المثال المذكور لا يمكن ذلك اذ
يحتاج بالذات اجتماع ثبوت الشيء مع انتفاءه هذا وورد
على هذا التعوي انه دوري لان الصدق مطابقة الخبر
للواقع والكذب عدم مطابقة **قوله** واجيب بان
الصدق بديهي وهو مطابقة الامر الذهني وفي الثاني
نظر لان التصورات مطابقة له ولا توصف بالصدق
اصلا وبان الخبر بديهي والتوحي للتنبيه واحضاره
من بين الحزنونات فلهذا ولحقه ذلك ان الغرض من
التنبيه احضار الشيء في المدركة بعد حصوله في الخزانة
وجوز ان يحصل هذا الغرض من امر يتوقف في الحصول
على ذلك الشيء اذا كان تصوره مستلزما لتصور ذلك
الشيء لان كالتوقي في الحصول ابتداء لا يستلزم التوقي
والانتفاء والتذكر نظيره اذا تفعلنا عدة معان منها
الحبوان وارادنا تعيينه من بين تلك المعاني فنقول
ذلك الذي هو جنس الانسان فهذه الخاصية يتبين
بها ذلك المعنى ويؤيد الالتباس من غير دور **قوله** فان
كان الحكم فيها بثبوت شيء او نفيه عنه فحليته موجبة

او سالبة اي القضية اما محالية وهي التي حكم فيها بثبوت شيء
 وهي الموجبة او سلبية عن شيء وهي السالبة واما مطلقة
 وهي التي ليست كذلك **قوله** وبمعنى الحكم عليه موضوعا
 لانه وضع وجوده وان ثبت له شيء **قوله** والحكم به محولا
 تشير اليها الامر المحل على غيره لكونه مثبتا له او لكونه منبيا
 عليه من حيث ان ثبوته له فرع عن ثبوته في النسبة **قوله**
 والبال على النسبة رابطة قال الشيخ في الشفا القضية المحالية
 تتم بامور ثلثة الموضوع والمحل والنسبة بينهما وليس اجتماع المعاني
 في الذهن هو كونها موضوعا ومحولا بل يحتاج الى ان يكون في
 الذهن يعقل مع ذلك النسبة التي بين المعنيين بالاجاب او سلب
 فاللفظ ايضا اذا اريد ان يحاذر به ما في الذهن يجب ان يتضمن
 ثلثة دلالات دلالة على المعنى الموضوع واخرى على المعنى
 المحل وثالثة على العلاقة والاذرتباط بينهما ثم قال فظهر من
 هذا ان فيها معنى غير الامر الموضوع والامر المحل من حق
 ان يدل عليه وهو النسبة فاللفظ البال على النسبة يسمى رابطة
 وحكمها حكم الأدوات واما لفظة الرب فربما حذف الرابطة
 فيها اكمال على شعور الذهن بمعناها ولما ذكرت في هذا
 كلام وهو مصرح بان اجزاء القضية المعقولة ثلثة وذلك
 مذهب القدماء اذ عندهم ادراك النسبة الثابتة بين الموضوع
 والمحل هو الحكم وليس مسوقا عندهم بتصور النسبة التي هو
 الحكم فان اشياء تلك النسبة من تدقيقات المتأخرين حيث
 راوا ان في صورة الشك قد تصورت النسبة بدون الحكم اذ ما لم
 يتصور النسبة لا يحصل الشك وعند ارتقاء الشك ينضم الادراك
 الى اصله ادراك اخر كما يشهد به الوجدان لا انه يزول ادراك
 ويحصل اخر ببله والمناقشة فيه في الازلا ووجدان يلزم الالمرك
 في صورة

على معنى

في صورة الشك هو بعينه المدرك في صورة الحكم اعني كونه
 والاوقوع والتحقق في الادراك فانه في الاول مدرك بادراك
 غير اذعالي وفي الثاني بالادراك الاذعالي وقد نهت فيما سبق
 على ان التفاوت بين الادراكين بالذات لا بالمدرك وليس مما ياباه
 الوجدان فلتأمل هذا وحلت قد علمت ان شيئا من القضايا
 لا يلزم معنى الرابطة سواء ذكرت لفظا وحذفت او ضمن
 معناها اللفظ الال على المحل على قيل في الكلمات **قوله** وقد استغنى
 لها هو يشير الى ان هو غير راجع الى الموضوع فلا يكون رابطة
 بالحقيقة لان الرابطة انما تكون اداة والضمير اسم لانه عين المراجع
 في المعنى ومثل القوم الرابطة لانهم لما جردوا في كلام العرب ما يكون
 لفظا والاعلى الرابطة الغير الزمانية في است في الفارسية
 واستين في اليونانية استعاروا لهذا المعنى لفظه هو فيض
 تمثيلهم به هذا ما ذكره المصنف واقول قد صرح الشيخ في الشفا
 بان لفظه هو هنا اداة حيث قال واما لفظة الرب فربما حذف
 الرابطة اكمال على شعور الذهن بمعناها وبما ذكرت والمركبة
 ربما كانت في قالب الاسم كقولك هو زيد فان لفظة هو
 جاءت لا لتدل بتفسيرها بل لتدل على ان زيد هو امر لم يذكر بعد
 ما دام يقال هو الى ان يصريح به فقد حرجت على ان تدل بزيادتها
 دلالة كاملة فالحقت بالاداة لكنها تشبه الاسماء هذا كلامه مع انه
 قد جعل بعض ائمة النحو ايضا حرفا فان الرضى نقله عن بعض
 المصريين واختاره حيث قال ثم لما كان الغرض من الاتيان بالفصل
 ما ذكرنا اعني دفع الالتباس الخبر الذي يذكر بعده بالوصف
 وهذا هو معنى الحرف اعني اداة المعنى في غيره صار حرفا والجمع
 عنه الاسمية فلزم صيغة معينة اعني صيغة الضمير المرفوع
 وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب كما ذكرنا لان الحرف عديدة

٢٢

التصديق لكن بقي فيه تصرف واحد كان في حال الأسمية اعني كونه مفردا
ومثنى وجوعا مذكرا ومؤنثا ومكثما وفي اطبا وغايبا لعم صرافتها
في الحرفية ومثله كان الخطاب في هذا التصرف على وجه من معني الاسمية
ودخل في الحرفية انتهى كلامه ثم لو فرضنا اجتماع الخاء على انه اسم لا يلزم
عدم اداة عند المنطقيين وما ذكره المصنف من انه راجع الى الموضوع
فيكون عينه بحسب المعنى انما يتم لو سلم كونه اسما واما اذا قلنا
انه حرفي التي به الربط فلا يكون اداة في الاسم كما في الخطاب وهاء
القبيلة في اياك واياه فظهر ما ذكره المصنف مع انه غير تام توجيه
لكلام المنطقيين بما لا يرضون به فافهم مصرحون بان اداة
ولا يستلزمون في جوازها ما يشترط اهل العربية من كون الخبر
ما يلبس بالنعوت ونظايره كالفعل من كذا بل يجوزون بمثل
زيد هو كاتب مع عدم الالتباس بالصفة كما صرحوا به فان قلت
الظن ان الرابطة في لغة العرب هي الحركات الاعرابية اذا المنفردات
اذا ذكرت مسالكة الاخر لم تقل على الاستناد واذا ذكرت مع الازد
افادت ذلك فيكون الاعراب والاعلى الربط قلت المنطقيون
يصرحون بان الرابطة لفظة هو وهي ونظايرها فلا يكون علامة
الاعراب رابطة عندهم بل دالة على الفاعلية والمفعولية وغيرها
كما هو عند اهل العربية وانفهام معنى الرابطة عند حذرهم من
تلك العلامات بطريق الالتزام لان تلك العلامات تدل على تلك
المعاني المعتورة التي لا تكون بدون الرابطة **قوله** والافشراطية
اي وان لم يكن الحكم فيها بثبوت شيء او نفيه عنه فشرطية
سواء حكم فيها بثبوت شيء عند شيء اخر لزوما او اتفاقا او عدم ثبوت
كذلك وشي متصلة او انتفاء شيء عند شيء اخر او سلب ذلك
الانتفاء وشي منفصلة وسيجي تفصيل ذلك وانما سميت شرطية
لانها مشتملة على اشتراط ثبوت التالي بثبوت المقدم صريحا
في المسئلة ومستلزمة لاشتراط ثبوت التالي بانتفاء المقدم
او

او انتفاءه بثبوت كليهما في المتفصلة كما سيظهر لك ان شاء
الله **قوله** ويسمى الجزا الاول مقدما والثاني تاليا اي الجزا
الاول من الشرطية وهو الحكم عليه فيها يسمى مقدما للتقدم في
الذكر في القضية الملقولة او الذكر في القضية المعقولة والثاني
تاليا لتلوه اياه في الذكر او الذكر فان قلت كيف يصح
الحكم على المقدم مع انه ليس اسما والكون في كونهما عليه من خواص
الاسم قلت كيف يصح الحكم لا سلم انه من خواص الاسم بل
ان سلم ذلك ففي الموضوعية والحجية فقط واما اهل العربية
فلما كان الخبر عندهم هو الجزا والشرط قيد له عزلة الحال والظرف
اطلقوا كون الحكم على الشيء من خواص الاسم فلا يوافق ذلك
قواعد المنطق فان الحكم على مقتضى تلك القواعد بالارتباط بين
المقدم والتالي قيل وهو الحكم للقطع بصدق الشرطية مع كثر
التالي والواقع ولو كان الخبر هو التالي لم يتصور صدقها مع كثر
ضرورة استلزام انتفاء المطلق انتفاء المقيد **قوله**
التقييد بالشرطية يفيد ان ثبوت التالي على تقدير ثبوت المقدم
ولا يلزم من انتفاء ثبوت التالي بحسب نفس الامر انتفاؤه على
التقدير نظيره انك اذا قلت زيد قائم في ظني لم تكذب بانتفاء
قيام زيد في الواقع بل بانتفاؤه في ظنك فقط وما ذكرتم من
استلزام انتفاء المطلق انتفاء المقيد مسلم لكن لا سلم ان
المطلق هو ما مستق في الواقع بل المستق في الواقع هو قيام زيد في نفس
الامر وليس ذلك مطلقا بالنسبة الى قيام زيد في الظن فان المطلق
بالنسبة اليه انما هو قيام زيد ما خوذ بالحيث يمكن تقييده بنفس
الامر والظن او غيرها وذلك محقق في الواقع في نفس تحقق
المقيد فيه اعني قيام زيد في ظنك فان قيامه في ظنك محقق
في الواقع فيحقق قيامه مطلقا في ضمنه ويمثل ذلك بتخييل

ما يتغير من ان قد يصدق المقيد على الشيء مع كذب المطلق عليه
كقولك زيد معدوم النظر مع كذب قولك زيد معدوم فان المطلق
ههنا هو المعدوم الا ان مع ان يكون معدوما بنفسه ونظيره
وهو صادق عليه قطعا والكاذب هو المعدوم بنفسه وهو ليس
مطلقا بل مقيدا بما ينال ذلك المقيد الصاق فاتفق ذلك فرعا زل
فيه اقدام الحكماء فلهذا عن الفضل **قوله** والموضوع ان كان شخفا
لم يقل علما ليشمل مثل هذا حيوان **قوله** سميت القضية شخصة و
شخصية لخصوص موضوعها وشخصها **قوله** وان كان نفس
الحقيقة بحيث لا يتعدى الحكم الا افراد فطبيعية كقولك الانسان
نوع **قوله** والا اي وان لم يكن الحكم على نفس الحقيقة بل على
الافراد فمحمولة ومهملة واعلم ان التحقيق ان الحكم على نفس
الطبيعة الا انها في الطبيعة قد اخذت من حيث انها شئ واحد
بالوحدة الذهنية فيصدق عليها بهذا الاعتبار ما لا يتعدى
الى افرادها كالنوعية فيما مر ولذلك لا يصلح الحكم عليها التي هي
والتعريف بل هي شخصة كما يشوبه كلام الشيخ في كتبه المهمة اخرا
من حيث هي بل بزيادة شرط فيصالح الحكم الصادق عليها بهذا
الاعتبار والتعريف في المحصورة اخذت من حيث انها تصلح للارتباط
على الجزئية لا على ان يكون هذا الوصف قيدا له بل على ان يصلح
للا نطابق فلو جرم ذلك الحكم يتعدى الى الاشخاص اما الى جميعها
وهو الكلية او الى بعضها وهو الجزئية وليس الحكم في المهمة
والمحمولة على كونه اصلا الا بالوحدة بمعنى ان الحكم وقع على شئ
يتعدى من الحكم الى الفرد وينطبق عليه كقولك والحكم على
بالحقيقة ليس الا الاصل بالنفس وهو الطبيعة دون
الافراد وما يقال من ان الافراد تحكم عليها معلومة بالوجه
الكل فمعناه ان الوجه الكل حاصل في النفس على وجه يصلح الة
للتطبيق

للتطبيق على الجزئية فذلك معلوم وحكموم عليه بالذات
وتلك الجزئية معلومة وحكموم عليها بالوحدة للقطع بان
ليس في النفس الا امر واحد وهو ذلك الوجه لا انه لو حفظ
على وجه يصلح للا نطابق على الافراد ولذلك يتعدى من الحكم
اليها بمعنى انه لو حفظ تلك الافراد وجد ذلك الامر منطبقا
عليها فيكون احكامها بالافعال اذا تعهد ذلك فيمكن توجيه
كلام المصنف بان مراده بقوله وان كان نفس الحقيقة ان
يكون الحكم لا يتعدى منه الى الفرد ويقوله والا ما يتعدى منه
اليه وان كان ظاهرا كونه من فاعل هذا التحقيق **قوله** فانه
بين كمية الافراد كل وبعضا في صورة كلية او جزئية وما به
البيان سورلي ونشر مرتب لا يقال قد تورد ان الحكم بالذات
ليس على الافراد فليكن يبين فيها كمية الافراد لانا نقول الذي
يبيح حقيقة هو مصاحبة الحكم للطبيعة في جميع موارد
تحققها او في بعضها وتلك الموارد هي الافراد بعضها فنية
التي بين اليها بالوحدة كما اثبتنا اليها انما من انها الحكم عليها
بالوحدة **قوله** والا اي وان لم يبين كمية الافراد بالمعنى
الذي مر **قوله** فمهملة لا هال بيان كمية الافراد **قوله** وتلزم
الجزئية لانه حيث يصدق الحكم على الطبيعة من حيث هي
هي فلما ان يصدق عليها في ضمن جميع الافراد وبعضها وعلى
التقدير يصدق الجزئية **قوله** فانه نظر لان موضوع
المهملة على ما مر هو الطبيعة من حيث هي بل بزيادة شرط
كما صرح به الشيخ وغيره من المحققين فالحكم الصادق عليها
بهذا الاعتبار قد يصدق عليها بشرط الوحدة الذهنية كقولك
الانسان نوع فيمكن ان يصدق المهمة بصدق الطبيعة
فلا تستلزم الجزئية فان قيل هذا غاير اذا كان الحكم

في الماهية على الطبيعة كما اعتبرته فذلك يدل على فساده فليجمع على
تحريك الى ما ذكره المتأخرون حتى لا يلزم ذلك قلت ظاهر ان
الحكم بالذات ليس الاعلى الاصل في الذهن بالذات وهو الطبيعة
المأخوذة على الوجه الخاص كما مر اذ ليس في العقل الا تلك الطبيعة وايضا
على تقدير ان يكون الحكم في الماهية على الفردية قضية اخرى يكون الحكم فيها
على الطبيعة من حيث هو حيث يمكن صدقها بصدق كل واحدة من
الطبيعة والجزئية فان الطبيعة من حيث هي هي تصح للكلية والجزئية فاذا
حكم عليها بهذا الاعتبار لم كان صدقها اعم من ان يكون الحكم صافيا
على فرد من افرادها الحقيقية او على الطبيعة من حيث انها عامة
والحق ان الماهية تستلزم الجزئية اعم من ان يكون الحكم في تلك الجزئية
على بعض الافراد الحقيقية اعني النوع والاشخاص او الافراد
في الاعتبارية التي حصولها بحسب الاعتبار وقد اشار الى ذلك الشيخ في
الشفا حيث قال في دفع شك من قال ان الجنس لا يحل على الحيوان والحيوان
على الانسان مع ان الجنس لا يحل عليه ان الجنس انما يحل على الطبيعة
الحيوانية من حيث اعتبارها بغير يدها في الذهن حيث تصح لابقاء الشبهة
فيها واعتبار هذا التبريد فيها اعتبارا خصب من اعتبار الحيوان بما
هو حيوان فقط الخ ما قال في بيان ذلك ثم قال وبالحقيقة ان هذا
يرجع الى الطريقي الا كبر محل على بعض الاوسط الذي لا يحل على كبرى الاخر
وشبه تلك المناطقي يحل على بعض الحيوان والحيوان يحل على كبرى النورس
وليس يلزم منه ان يحل المناطقي على النورس فقد صرح بان هذه
القضية تصدق جزئية اعم من ان يكون الحكم فيها بالعرف
على الافراد الحقيقية او الاعتبارية الا ان المتعارفين ربما
خصصها كالكلية بل الماهية ايضا بالافراد الشخصية او
النوعية والشخصية مع العلم من كلام الشيخ وغيره **قوله** ولا
بد في الموجبة من وجود الموضوع فحقا وهي الخارجية او مقولا
فالحقيقة

فالحقيقة او ذهنا فالذهنية لان صدق القضية الموجبة يستلزم
وجود موضوعها ضرورة ان ما لا يوجد اصلا لا يثبت له شيء اصلا
فان ما ليس بوجوده ليس شيئا من الاشياء حتى انه يصدق عليه
على نفسه ان الموجبة تارة تؤخذ خارجية فيكون معنى قولنا كل
ج ب كل ج موجود في الخارج ب موجود في الخارج وصدقها حينئذ
يستلزم وجود الموضوع في الخارج وقد تؤخذ حقيقية وقد
فسرها المتأخرون بالحكم على الافراد الخارجية حقيقة كانت او
مقدرة فيستدل الافراد التي ليست لموجود في الخارج اذا كانت
حيث لو وجدت في الخارج كانت متصفة بالجزئية فتقول كل عنقا
طائر فان معناها عندهم كل ما لو وجد في الخارج كان عنقا فتثبت
لو وجد كان عنقا طائرا ولا يخفى ان موضوع الحقيقة بهذا المعنى
وان كان اشتمل من موضوع الخارجية الا انها لا تشمل جميع افراد
الموضوع فان جميع افراد الموضوع الخارجية حقيقة او مقدرة
بعض الافراد من الافراد ما ليست موجودة في الخارج
لا حقيقة ولا تقديرية ومنها قضايا لا يلتفت فيها الى وجود الموضوع
في الخارج اصلا كقولهم كل كذا كذا او كل مثلث كذا فان الحكم فيها
على الموضوع سواء كان موجودا في الخارج او لم يكن حتى ان هذا
الحكم يشمل الكرة التي هي اعظم من فلك الاقمار والمثلث الذي
اضلعه اعظم من قطره مع امتناعها في الخارج لا يقال افراد الموضوع
كقوله كانت يصدق عليها انها لو وجدت في الخارج كانت متصفة
بالجزئية فيدخل في الافراد المقدرة لا نأ نقول اما اولاهم اخذوا
امكان وجود الافراد وهذا القيد يخرج ما ذكرناه واما ثانيا ففسوا
اخذوا هذا القيد ولم يؤخذ وقد اخذ امكان صدق الموضوع على
الافراد المقدرة بحسب نفس الامر كما ذكره افضل المتأخرين
في حواشي شرح الشمية فهو بحسب هذا الاعتبار جزئي بالنسبة

الى مفهوم القضية الكلية فان معنى قولك كل كره كذا او كل مثلث كذا
 الحكم على جميع ما هو كره او مثلث مع قطع النظر عن الوجود الخارجي
 حقا او مقدر افا اعتبار الوجود الخارجي اعتبارا زائدا لا يقتضيه
 مفهوم القضية ولا التعارض ضرورة ان مفهوم القضايا بالهندسة
 غير مأخوذة بهذا الاعتبار كما مر فلو طرأ بل في اعتباره وبعضهم
 فسروا الحقيقة بقولهم كل ما يملك صدق عليه فحق نفس الامر
 وفرض العقل في الفعل فهو بالافعال تحسب نفس الامر من نسبة
 الشئ وجعله المفهوم المنطوق على جميع المواد واعلم ان ظهور
 المتأخرين كما اعتبروا الا تصاق بالعنوان على تقدير الوجود فكذا
 اعتبروا الا تصاق بل على تقدير الوجود حتى يصدق مثل كل
 انسان ذي راسين مالم يأت بالأصلا في العام وان لم يوجد في
 اصلا ولم يتصور بالشيء بالفعل في الواقع فانه لو وجد كان
 ما شيا ويعلم من كلام بعضهم انهم اخذوا الوجود اعم من الزهني
 والخارجي ولم يخصوا الافراد بالمكانة وكذا يملك صدق العنوان
 عليها ولذلك قال صاحب المطالع وموافقون ان قولنا كل
 جرم هو مطلقا يمتنع الحكم عليه بصدق حقيقة من غير تناقض
 لأن معناه ثبوت الامتناع على تقدير كونه جرمولا مطلقا
 وهو لا يستلزم ثبوت الامتناع في الواقع وبذلك يندفع الازدواج
 الذي ذكر على تفريق الحقيقة انما عدم صدق الحقيقة الكلية
 بهذا المعنى في مثل قولنا كل انسان مائة لا يضر كما ان عدم صدق
 الكلية بالمعنى الذي نسب الى الشيخ في قولنا كل جسم متغير بالفعل
 لا يقتضي فيه فان هذا المعنى هو معنى الحقيقة الكلية حيث
 لا يصدق في خصوص وانت خبير بان المعنى الذي نقلناه يمكن
 اعتباره حيث لا يملك اعتبارا للمعنى الذي نسب الى الشيخ كقولنا
 شريك كباري ممتنع لعدم صدق العنوان على شئ تحسب نفس
 الامر

الامر والقول بانه سالب في المعنى تحسب مسوء لأن كل مفهوم نسب الى اخر
 فله عقلان يحكم بينهما بالاجاب ولا شك ان اعتبار المعنى المذكور اعتبار
 صحيح عقلا وهو مأخوذ في نفس القضايا وهو اشمل ما اخذت من سائر
 الاعتبارات فلو يبعد ان يحل معنى الحقيقة الأصلية ويكون ما عدا من
 الخصائص التي يقتضيها التعارض وفي كلام الشيخ إشارة الى هذا
 المعنى ايضا حيث قال لزهني يحكم على الاشياء بالاجاب على انها في نفسها
 ووجودها يوجد لها المحل او على انها تعقل في الزهني موجودا
 لها المحل لا من حيث هي فقط بل على انها اذا وجدت وجد لها المحل
 ثم قال فاما الاشياء التي لا وجود لها بوجه فان الاثبات الذي
 ربما اشتمل عليها من حيث يرى ان هذا الزهني يحكم عليها
 بانها كذا معناه انها لو كانت موجودة وجودها في الزهني كان
 كذا وهذا كما يقال ان الخلاء ابعادا هي نعم ههنا ان كان يجب
 التعلق لها الاولى ان معنى قولهم صدق الموضوع يقتضي وجود
 الموضوع ان صدقها يستلزم وجود الموضوع حال ثبوت المحل له
 واتحاده معه في طرف ذلك الثبوت ان ذهنا فزهنا وان خارجا
 فخارجا وان وقتا فوَقْتا وان دائما ف دائما فان قلت
 ما معنى قول المصنف ان الحقيقة تقتضي الوجود المقدر للموضوع
 والوجود المقدر للموضوع لا يحرفه فلا فائدة في اعتباره قلت
 ان اعتبار في موضوع الحقيقة امكان صدق العنوان على الافراد
 او امكان وجودها فلا راد بالوجود المقدر الوجود المقدر مع ذلك القيد
 ولا يلقي فائدة اعتباره وان لم يعتبر كما هو مقتضى كلام بعضهم فالراد
 بالوجود المقدر كون الموضوع بحيث لو وجد كان مقرا مع المحل
 الثانية ان صدق السالبة لا يستلزم وجود الموجود الموضوع بل
 قد يصدق بانقائه ايضا ضرورة ان ما لا ثبوت له في نفسه لا يثبت
 له غيره لكن طعن مفهوم السالبة في الزهني يستلزم وجود موضوعه

فيه حال الحكم فقط الثالثة ان المتأخرين اعتبروا قضية سالبية المحول
 وحكموا بان صدق موجبتها لا يستلزم وجود الموضوع وفرقوا بينها
 وبين السالبة بان فيها زيادة اعتبار او في السالبة تصور الطرقات
 وحكم بالسلب وفي سالبية المحول يرجع ويحل ذلك السلب على الموضوع قالوا
 ومعنى السالبة المحول ان ج شئ سلب عنه المحول ومعنى سالبية كطرفين
 ان شئيا سلب عنه ج هو شئ سلب عنه ب ومعنى كسالبية ان ج سلب
 عنه ب وكما ان صدق لا يستلزم وجود الموضوع كذلك صدق
 ثبوت السلب هذا كلامهم **واقول** فيه نظر لان المقدمة القائلة
 بان ثبوت الشئ لا يستلزم ثبوت المثلث لا يستلزم ثبوت العقل
 فيها الامر السلب والقول بان العقل يستلزم ثبوت السالبة المحول يدور
 معدولة المحول في حكم وايضا المعدوم المطلق ليس شئيا اصلا فليس
 يكون شئيا سلب عنه ب لا يقال المعدول هو عدم مقارن للاستعداد
 فيقتضي الذي هو وجودي لا نأقول ليس كذلك مذهبهم بل هو
 بخلافه قالوا قولنا كل جوهر ليس بوجه وكل مالى بوجه ليس بوجه
 في الموضوع ينتج تصواه موجبة معدولة مع عدم الاستعداد للموضوع
 للموضوع والذى يفهم من كلام الشيخ وغيره من المحققين ان الايجاب
 مطلقا يقتضي وجود الموضوع قال في الشفا واما اوجبت ان يكون
 الموضوع في القضية الايجابية المعدولة موجودا لا لان نفرت قولنا
 غير عادل في زيد غير عادل يقتضي ذلك ولكن لان الايجاب يقتضي
 ذلك فان يصدق سواء كان نفس قولنا غير عادل يقع على الموجود
 والمعدوم او لا يقع الا على الموجود ففيه ان يعلم ان الفرق بين
 قولنا كذا يوجد غير كذا وبين قولنا كذا ليس يوجد كذا ان السالبة
 البسيطة اعم من الموجبة المعدولة في انها تصدق على المعدوم من
 حيث هو معدوم ولا تصدق الموجبة المعدولة على ذلك وقد
 صرح



صرح قبل ذلك باننا اذا حذفنا حرف السلب مع ما لو انقود كان محولا
 وحده اخذناه كشي واحد ثم اثبتنا على الموضوع برابطة الاثبات
 كانت القضية موجبة فيلزم من كلامه انه لم يعرف بين متضمنة
 سالبية المحول وبين المعدولة وان الموجبة مطلقا تقتضي
 وجود الموضوع لاجل معنى الرابطة لا لاقضاء المحول ذلك والى
 ان الموجبة السالبة المحول على ما اعتبره المتأخرون قضية
 ذهنية لان اتصاف الموضوع بسلب المحول عنه انما هو في ذهن
 فيقتضي وجود الموضوع في ذهن لا في الخارج فيكون بينهما وبين
 السالبة الخارجية تلو زم **قلت** صدق الخارجية
 لا يقتضي وجود الموضوع حال ثبوت المحول اصلا لا ذهنا وخرجا
 وصدق السالبة المحول على ما قدرت يقتضي وجود الموضوع في ذهن
 فكون السالبة الخارجية اعم من السالبة المحول **قلت** للاد
 بالوجود الذهني ههنا الوجود في نفس الامر فجميع المفهومات
 التصورية متساوية الاقدام في انها موجودة في نفس الامر
 فانها لا تاتي تكون موضوعا لقضية موجبة صادقة واقفا
 انها مفاهيم قديمة ماعداها واما ان ذلك الوجود في مشرومين
 المشار اوله وعلى الاول في اي مشرومين في حق وبهذه
 الاعتبار ثبت المساواة بينهما بحسب الصدق فتأمل
 جدا الرابعة ان قولهم صدق الموجبة يقتضي وجود الموضوع
 وصدق السالبة لا يقتضي كليا خصصان عند المتأخرين
 بغير السالبة المحول فان الامر فيها على العكس واما على
 ما حققناه فلو تحصر والله تعالى اعلم **قوله** وقد جعل حرف
 السلب كل وغيره ليس **قوله** جزئي من جزء اي من الموضوع
 والمحول **قوله** وتسمى القضية المشتملة على ذلك الجزء
قوله معدولة اي معدولة من الموضوع او المحول وكليةهما

٧

ومن اعتبر السالبة المحول فينبغي ان يقيد ما ذكره في ترويع العود
بقيد يخرج محولها فان حرق السلب هنا ايضا جزء من المحول وقد
وقع في شروع المطالع ان السلب خارج عن المحول في السالبة
والسالبة المحول مع تصريحه بانه في السالبة المحول تعود بسلب
المحول عن الموضوع ويجوز ذلك السلب على الموضوع وهل هذا
الا تناقض يحتاج في دفعه الى تخطي بان محل المحول في عبارة
على المحول الاول الذي ورد عليه السلب **قوله** وقد يصح
بكييفية النسبة فوجهه نسبة المحول الى الموضوع اما ان
تكون ضرورية في نفس الامر او ممكنة دائمة الى غير ذلك
فتلك الكيفيات الثابتة في نفس الامر تسمى مادة القضية والصورة
المعقولة منها في القضية المعقولة واللفظ الدال عليها
في اللفظة تسمى جهة فان كانت القضية خالية عنها تسمى محتملة
من حيث الجهة وان كانت في جهة مشتملة عليها فوجهه **قوله**
وما به البيان جهة اراد به ما يتناول الصورة المعقولة واللفظ
الدال معا فان الصورة الذهنية دالة على ما في نفس الامر على
ما هو المشهور ثم الجهة ان وافقت المادة صدقت القضية والا
كذبت اذا تمهد ذلك فنقول القضايا التي بحث عن احكامها
من النسب بينها والتناقض والافتقار خمسة عشر سبع منها
مركبات هي التي معناها مركب من الجواب وسلب وثمانية منها
بسايط وقواني معناها اما الجواب فقط او سلب فقط فقدم
المسايط البسايط لتقدمها بالطبع **قوله** فان كان الحكم بضرورية
النسبة مادام ذات الموضوع اي مادامت موجودة فضرورية
لا شئ لها على الضرورة **قوله** مطلقة لعدم تقييد الضرورة
المعتبرة فيها بوقت او وصف مثال كل انسان حيوان بالضرورة
وقد تطلق الضرورية المطلقة على ما حكم فيها بضرورة ثبوت
المحول

المحول للموضوع اذ لا بد انما في قولك الله تعالى بالضرورة وحضي
باسم الضرورة الازلية والاول باسم الضرورة الذاتية فان
ضرورة ثبوت الحيوان للانسان في وقت وجوده فهو ضرورة
مقيدة بشرط الذات اذ لو لم يوجد الانسان اصل لم يكن حيوانا
ولا يلزم من ذلك في الجمل في ضرورة ثبوت الحياة له تعالى فانه
ضرورة غير مقيدة بشئ فان انتفاء ثبوت المحول له تعالى مستحيل لذاته
فان قيل على تغير الاول اذا كان المحول هو الوجود لزم انه
لا ينافي الضرورة الا مكان الخاص كقولنا كل انسان موجود بالضرورة
فانه صادق لان الشئ مادام موجودا يكون موجودا بالضرورة
اجيب بان المراد ضرورة ثبوت المحول للموضوع في جميع
اوقات وجوده والوجود ليس ضروريا في جميع اوقات وجود
الموضوع وان كان ضروريا لشرطه وشرط بينهما في الشرط
العامة وفيه نظر لانه لو كان معنى الضرورة المطلقة ما ذكر لزم
ان الامر يصدق الا في مادة الضرورة الازلية فلم يكون اعم
منها لان وجود الموضوع اذا لم يكن ضروريا في وقت وجوده
لم يكن ثبوت المحول ضروريا في ذلك الوقت فالحق ان الضرورة
المطلقة هي الضرورة بشرط الوجود واما الامكان الذاتي
فاغنا ينافي الضرورة الازلية فتدبر **قوله** واما مادام الوصف
اي ان الحكم فيها بضرورة النسبة مادام الوصف كقوله **قوله**
فمشرطة عامة اما تسميتها بالمشروطة فلهذا تراها الضرورة
فيها بالضرورة الصواني واخرى بمعنى ضرورية في جميع اوقات
الوصف والوقت بينهما انه يجب في الاول ان يكون الموضوع محل
في الضرورة فيكون الثاني فانه الحكم فيها بامتناع الافتقار في وقت
فيجوز ان يستدل على علة غيره الا ان يرسل قولك كل كاتب

حرك الاصابع بالضرورة مادام كانتا بالمعنى الاول صادقا
 وبالمعنى الثاني كاذبا لان حركة الاصابع ليست ضرورية للناس
 في وقت كتابته وهو وقت الظاهر مثل اذ الكتابة ليست ضرورية له
 في شيء من الاوقات فكلما حرك الاصابع فالمعنى الاول اعم من
 من الضرورة من وجه لصدقهما في مادة الضرورة الذاتية والعنوان
 عين الذات كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة الذاتية وبالضرورة
 مادام انسانا وصدق الاول بدون الثانية حيث يكون العنوان
 غير الذات والمادة ضرورة ذاتية في كل كتاب انسان بالضرورة
 وصدق الثانية بدون الاولى في مادة الضرورة كوصفية دون
 الذاتية كمثل حرك الاصابع والمعنى الثاني اعم منها مطلقا
 لان اذ انت الضرورة الذاتية ثبت في جميع اوقات كوصف من
 غير عكس كما في قولك كل مفسى مظلم مادام منخافا فان الظلم
 ضروري له في وقت الخفاء وهو وقت المقابلة دون وقت
 التبرع على ما زعموا وليس ضروريا له في سائر الاوقات وبين
 المعنيين عموم من وجه اما جهة العموم فلان الاعم من وجه من شيء
 الاعم من وجه من شيء من شيء يكون اعم من ذلك الشيء في الجملة
 فيكون المعنى الثاني اعم من الاول في الجملة واما جهة الخصوص
 فلصدق الاول بدون الثاني في المثال المذكور فتأمل **قوله** او
 في وقت معين الى ان حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين من
 اوقات وجود الموضوع **قوله** فوقتية مطلقا لتقييد ضرورة
 فيها بالوقت المعين وعدم تقييدها بدوام او لا ضرورة مثال
 كل من منخس وقت الحيلولة فهي اعم مطلقا من الضرورة ومن
 وجه من المشروطة العامة بالمعنى الاول ومطلقا من المعنى
 الثاني لان جميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات **قوله**
 او غير معين اي ان حكم فيها بضرورة النسبة في وقت ولم يعين ذلك
 الوقت

المطلق

الوقت في القضية **قوله** فمتشعبة مطلقا اما المنتشرة فليعلم تقييد
 واما المطلقة فليعلم التقييد كما مر مثاله كل ذي رية متفسي وقتا
 ما بالضرورة وهي اعم مطلقا من الوقتية وهو ظاهر ونسبها الى الفردية
 في المشروطة بالمعنيين نسبة الوقتية اليهما **قوله** او بدوامها مادام
 الذات اي ان حكم فيها بدوام النسبة مادام ذات الموضوع موجودة
قوله فذاتية مطلقا وجه التسمية ظمما مر وكما عرفت ان لنا
 ضرورة اذلية فكلما لنا دوام اذلي وهو دوام لنسبة اذلا وابدأ
 مطلقا لا حال وجود الموضوع فقط كما مر من مثال الضرورية
 الاذلية قال لا ذلية ههنا احض من المطلقة ايضا كما في الضرورة لكن
 الدوام الذي لا يفارق الاطلاق العام في قضية نحوها الوجودي
 بخلاف الضرورية الذاتية كما مر والذاتية اعم من الضرورة لان
 امتلاك انفكك النسبة يستلزم دوام شئونها من غير عكس يجوز
 ان يدوم النسبة مع امكان نوالها وفيه ما مر من تقسيم الزمن المتفارق
 الى الدائم والذاتي فان الممكن لا يدوم الا لعلته يجب اما بدائتها او
 بواستمرارها اي ما يجب بذاته ومع وجود العلة يجب وجود
 المعلول فالدوام لا يخلو عن ضرورة بالمعنى الاعم اعني امتناء
 الانفكك سواء كان ناشئا عن ذات الموضوع او غيرها
 فاذا اخذت الضرورة بالمعنى الا اعني امتناء الانفكك
 الناشئ عن ذات الموضوع في النسبة المذكورة وان اخذت
 اعم فلا الا ان يقال هذه النسبة يجب النظر الى مجرد موضوعها
 مع قطع النظر عن الاصول التي تحققت في الفلسفة فان العقل
 في بادي النظر يجوز انفكك الدوام عن الضرورة وليس في ظاهرها
 الفرض بناء الكلام على الاصول الدقيقة التي يتيسر ادخالها في العلوم
 التي بعده وقد اشار الشيخ الى ذلك في بعض مواضع الشفا
 وهي اعم من وجه من المشروطة بالمعنيين لتصادقهما جميعا في كل

انسان حيوان وصديق المشروط بالمعنيين بدونها في كل منفس مظل
وصديقها بدونها في مادة الدوام الخالي عن الضرورة الذاتية وكوصفها
مطلقا وكذا الوقيعية والمنشئة بناء على ما مر من العذر وكذا
يطلب الاصلية **قوله** او اما دوام الوصفي الى حكم فيها بدوام
النسبة مادام وصفي الموضوع **قوله** فوقيعة عامة اما الوقيعة فلا
الوصفي فيهم هذا المعنى من السالبة عند عدم ذكرها في حقها حتى لو قيل
لا شيء من الثابت يستيقظ فيهم هذا المعنى من الموجبة ايضا واما
العامة فلكونها اعم من الوقيعة الخاصة كما يسجد ادهي اعم من الدائمة
والضرورية مطلقا لانها اذا ثبت الدوام او الضرورة في جميع اوقات
الوصفي من غير عكس كما في كل منفس مظل وكذا المشروطة العامة
بالمعنيين لان الضرورة تستلزم الدوام الوصفي من غير عكس كما
في مثال الكاتب وحقك الاصابع ومن الوقيعية والمنشئة من جهة
لانها يتصادقان جميعا في مادة الضرورة الذاتية والعنوان عين
الذات مثل كل انسان حيوان وتصديق بدونها في مثال كل كاتب يحرر
الاصابع مادام كاتب وتصديق بدونها في كل منفس وقت الخيلولة
او وقتا ما مع كذب كل منفس مادام **قوله** او بفعليتها الى حكم
فيها بثبوت النسبة بالفعل سواء كان في احد الاوقات الثلاثة كما في
احوال الجسمانية او متعاليها عن الزمان كاحوال الجردات **قوله**
فمطلقة عامة اما تسميتها بمطلقة فلا هذا المعنى هو المتبادر عند
اطلاق القضية بضرورة عن الجهات واما تعييدها بالعموم فلانها اعم من
الوجوديتين كما سيأتي ان شاء الله تعالى وهذه القضية اعم من جميع
ما سبق كما لا يخفى وما قيل من انها ليست اعم من المشروطة العامة
جواز ان يكون اتصاف ذات الموضوع بالوصفي مستلزم بالصفة ولا
يكون الاتصاف بالعنوان ولا بالحوادث واقفا فتصدق المشروطة بثبوت
الضرورة الوصفية مع كذب المطلقة فحق لنا كل كاتب يحرر الاصابع
دائما فان الكتابة الدائمة تستلزم الحرك الدائم لكنه غير واقع فيصدق
بشروط الوصفي بدون المطلقة فاقول في حق ذلك انما يتم لو كان
معنى

الوصفية
ح

معنى المشروطة بثبوت الحول على تقدير الاتصاف بالموضوع ولم يكن معنى
الفعلية الثبوت على تقدير بل الثبوت في نفس الامر في كل منفس
بدون المطلقة اما اذا اعتبر كثبوت في طبعها على تقدير او بحسب
نفس الامر فلا يظهر صدق المشروطة بدون المطلقة اذ يمكن ان يقال
المشروطة مستلزم المطلقة مطلقا فان كان الحكم في المشروطة بالثبوت
على تقدير فتستلزم مطلقة كذلك وان كان الحكم فيها بالثبوت على نفس
الامر فتستلزم مطلقة مثلها فانك قد علمت ان القضية قد تؤول تحت
حقيقية وقد تؤول تحت خارجية واذا اخذت خارجية كان الحكم فيها بثبوت
الحول في نفس الامر على تقدير فلم لا تؤخذ المشروطة كذلك وتفصيل الحكم
ان معنى المشروطة بثبوت الحول للموضوع بثبوتها بمتنع انفا كما مر عن كوصفها
معناها جرد امتناع انفا كما مر عن الوصفي بل هو كيفية النسبة واما النسبة
هو الثبوت ثم ان اعتبر هذا الثبوت بالفعل سواء كان بحسب نفس الامر
او على تقدير وجود الموضوع فظهر استلزامها المطلقة مثلها قطعيا
ضرورة استلزام المقيد المطلق وان اعتبر بالامكان حتى يكون معناه
ثبوت الحول للموضوع بالامكان بثبوتها بمتنع انفا كما مر عن كوصفها كانت اخفى
من الممكنة ولم تستلزم المطلقة بناء على كون الممكنة اعم من المطلقة كما
هو المشهور لانهم لم يعتبروا هذا المعنى بل اخذوا بالثبوت المعبر فيها
بالفعل في اخذ معنى المشروطة جرد استلزام العنوان الحول فقد فوت
احصل معنى الحول الذي هو الحاق وصف الموضوع الحول مع الموضوع في المشروطة
ثبوت الحول على تقدير وفي المطلقة الثبوت على نفس الامر بما لا يفيد
الا تقيرا في القاعدة المشهورة المشهورة في نسب القضايا وكذا امر اخذ
في المشروطة بثبوت الحول بالامكان لولا الفعل على انه لا يرد على القوم في حكمهم
تكون المطلقة اعم من المشروطة شيء لانهم انما يثبتون النسبة بين
المعنيين على ما ذكرنا في غير تفسيرها الى ما اراده وبين النسبة الى ما
قصده منها فلو نزع في المعنى **قوله** او بعدم ضرورة خلافها الى ان حكمها
بعدم ضرورة خلاف تلك النسبة ان كانت موجبة فبعدم ضرورة السلب

ادسالية فيعدم ضرورة الايجاب **قوله** فممكنة عامة اما تسميتها بالممكنة
 فلو شتم لها على الأمكان واما العامة فلمعومها بالنسبة الى
 الممكنة الخاصة كما سياتي **قوله** فهذه بسايطر في المعبرة
 للأمكان اعتبار بسايطر اخرى كما سياتي بل سياتي
 بسايطر اخرى معتبرة في ضمن المركبات ولم يغيرها
 منفردة وقد وضعت البسايطر في كل هندی
 مؤس ووضعت لنسبة بين كل اثنين منها
 في ملتقى الطرفين الخارجين من كل طرفها
 سهلا للضبط على المتري
 والله اعلم بالصواب

تمت هذه المسامات بالها شية الجليلة على متن تهذيب
 المنطق على يد كاتبها الفقير الفقير اليه عز شانه
 ابراهيم المراد خادم السنة الحادية المدرس
 بجامع الملك النجاشي رحمه الله له
 ولوالديه ولاخوانه واولاده
 وتلميذته ومن سلكه الوفا
 وكفى قربي بهذه الخطه
 ودعاهم خير وسائر
 المصلي
 امين